الهيمنة ونظرية توازن القوة في محيط العلاقات الدولية

د احمد محمد ابراهيم العايدى

مدرس العلوم السياسية وخبير السياسات العامة

مستخلص

يمر محيط العلاقات الدولية بحالة من التفاعلات التى ربما تمثل نهاية مرحلة من مراحل انساق النظام الدولى والتى تستدعى بمفكرى العلوم السياسية لمراجعة النظريات الحاكمة للمحيط الدولى ودراسة وتحليل نواتج نظرية ميزان القوة والادوات المستخدمة لتحقيق الهيمنة واعادة دراسة ما سوف يتم من استجابة الانظمة السياسية الداخلية للدول حال تراجع الولايات المتحدة كقوة احادية مهيمنة على النسق الدولى وما سوف يتم حال صعود قوة اخرى كالصين وروسيا وكلاهما له اسلوبه فى فرض انظمته السياسية والاقتصادية

كذلك فإن تطور تكنولوجيا الاتصال وزيادة انخراط الأفراد في المستويين من العلاقات والذى أدى إلى زيادة مستوى الترابط بين السياسة العالمية والسياسة الداخلية حيث أن الظواهر والأحداث التي تحدث في المجال العالمي أو الداخلي تنتقل إلى المجال الآخر في شكل انعكاسات وردود أفعال أي أن الحدث لا يبدأ وينتهي في ميدانه الخاص ولكنه ينتقل إلى الميدان الآخر وهذا يستدعى باعادة النظر الى الفروق التي صورتها نظرية القوة بين العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية للدول ، وتحاول الدراسة تقديم صورة شاملة لمفهوم الهيمنة ونظرية توازن القوة وانواع القوى المستخدمة فى الهيمنة فى المحيط الدولى والوضع الحالى

Abstract

The environment of international relations is going through a state of interactions that may represent the end of a stage of the coordination of the international system, which calls for political science thinkers to review the theories governing the international environment, study and analyze the outcomes of the theory of the balance of power and the tools used to

achieve hegemony, and re-study what will be done from the response of the internal political systems of states if The decline of the United States as a unilateral power dominating the international system, and what will happen if another power such as China and Russia rises, both of which have their own way of imposing their political and economic systems Likewise, the development of communication technology and the increase in the involvement of individuals in the two levels of relations, which led to an increase in the level of interdependence between global politics and internal politics, as the phenomena and events that occur in the global or internal sphere move to the other sphere in the form of reflections and reactions, meaning that the event does not begin and end In his own field, but he moves to the other field, he made the perception of the international environment no longer confined to the calculations of international relations only, as the differences depicted by the theory of power between international relations and internal relationsThe study attempts to provide acomprehensive picture of the concept of hegemony, the theory of balance of power, the types of forces used in domination
in the international environment, and the current situation.

الكلمات المفتاحية : نظرية الهيمنه . نظرية الاستقرار بالهيمنة – نظرية توازن القوة

Keywords domination, dominance theory
Dominance, stability theory
balance of power theory

مشكلة الدراسة

عدم وضوح العلاقة بين الهيمنة ونظرية توازن القوى فى ظل تطور مفهوم القوة فى المحيط الدولى ،وأن مفهوم ميزان القوة وحده لا يفسر سبب اختيار بعض الدول اتباع مهيمن واحد في حين يمكنهم المجابهة وتكوين تحالف ضد المهيمن، او المبادئ والقيم والترتيبات التي تحكم سلوك الدول في المجال الدولي وفي علاقاتها المتبادلة، فضلاً عن الأهداف التي تعد مقبولة وكذا الوسائل المسموح بها تحقيقاً لهذه الأهداف في إطار السياسات وادوات القوة المستخدمة واطار الشرعية الدولية .

اسئلة الدراسة

١. ماهى العلاقة بين مفهوم الهيمنة وبين مفهوم توازن القوة
٢. ماهى حدود توازن القوه وتطور مفهوم الشرعية الدولية
٣. ماهى نقاط الالتقاء بين مفاهيم نظرية توازن القوة ونظرية الاستقرار الهيمني الى ظهور نظرية الاستقرار بالهيمنة

أهمية الدراسة

فى المجال العلمى الترابط المنهجى بين نظريات المتقاربة فى ظل التغيرات والتطورات التى طرأت على مفهوم وادوات القوة فى المحيط الدولى (تدرج) فى ظل الفترة التاريخية تسمح بمقارنة القوى الاحادية والثنائية واستخدام تطور مفهوم القوى فى ظل النظام الاحادى والنظام القوى ثنائية القطبية

الاهمية العملية تحليل السياسات العامة الخارجية وعناصرها والتنبؤ بالسلوكيات الدولية للقوى الاحادية ، دراسة مستقبل التوازن والاستقرار الدولى .

مفهوم الهيمنة:

يرجع اصل الهيمنة للكلمة اليونانية hegemonia وهي كلمة تشير إلى الأمر أو الحكم. ويشير مصطلح الهيمنة إلى السيطرة كمصطلح . وقد ظهرت بدايات هذا المفهوم عند ثيوسيديدس عندما وصف الهيمنة الآثينية في الحرب البيلوبونزية إبان نسق دولة– المدينة حيث فرق ثيوسيديدس بين الهيمنة على اعتبارها والسيطرة السياسية والقيادة المشروعة.

يعرف معجم ميريام وبستر الهيمنة بانها "النفوذ أو السلطة على الآخرين" ويظهر هذا التعريف الاختلاف في القوة وعلاقات السيطرة بين فاعلين غير متساوى القوة. و يعرف قاموس أكسفورد الهيمنة بأنها "القيادة أو سيطرة دولة واحدة على آخرين" وتاريخياً كان مصطلح الهيمنة يعني القيادة أو الحاكم ذو السيادة. وقد توسع المصطلح ليشمل السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة على أخرى. ويرى هيرمان Herrmann أن الهيمنة ترتبط بمفاهيم القوة والأيديولوجية والصراع ويمكن القول إن مصطلح الهيمنة يرتبط بالسيطرة وصعود قوة الدول أوتراجعها.

تعرف الهيمنة وفق لين سكوت Len Scott باعتبارها السيطرة السياسية والاقتصادية والواقعة على منطقة ما من قِبل قوة عظمى ويعرف كيندلبيرجر Kindleberger الهيمنة باعتبارها "القيادة الواحدة" بينما يرى البعض أن الدولة المهيمنة هي دولة مسيطرة بالموارد المادية للقوة، حيث تحقق لذاتها الأمن في ظل بيئة فوضوية، من خلال تصرف أحادي لتحقيق مصالحها ، وتستمر بالإكراه وباستخدام القوة العسكرية عند الضرورة. ويرى لايك Lake أن المهيمن لابد أن يغير سياسات الدول الأخرى في سبيل تحقيق مايريد.

بينما ترى دست رادي أن هناك خلط عند مفكرى العلاقات الدولية بين مصطلحي الهيمنة والامبراطورية ومن هنا تضع دسترادي تعريفاً للهيمنة باعتبارها صورة ممارسة القوة من خلال سياسات أكثر تعقيداً مما توظفه الدول التوسعية. و تتنوع وسيلة ممارسة القوة لدى المهيمن من الضغط وحتى استخدام القوة العسكرية، وذلك وفق أداة دعائية تكرس أنماط المهيمن وقيمه، وهنا يكمن الفرق بين الامبراطورية و المهيمن. بالإضافة الى ذلك أن السلوك الهيمني يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق أهداف المهيمن وهنا يكمن الفرق بين المهيمن والقائد.

الهيمنة وفق تعرف روبرت كوهين هى التفوق في الموارد المادية والقوى المهيمنة لابد أن تسيطر على كل من: رأس المال و المواد الخام والأسواق، ولابد أن تحوز القوة المهيمنة على ميزات تنافسية في إنتاج بضائع عالية القيمة. ويرى جيلبين أن الهيمنة هي السيطرة على الدول الأضعف قوة في النسق الدولي بينما يعرف كوكس Cox الهيمنة على اعتبارها "صورة ذكية من صور السيطرة والتحكم حيث تعمل الجماعات المسيطرة على إرضاء الجماعات الفرعية بصورة لا تهدد سيطرتها مع

ملاحظة أن بنية القوة في صالح الجماعات المسيطرة ويؤكد جون أجنو John Agnew أن الهيمنة هي نتيجة تحريك "تنظيم "الشعوب حول العالم من خلال الممارسات، الروتين، والمظهر الذي يبدون عليه بل ويقتنعون به. ومثال ذلك الهيمنة الأمريكية التي استطاعت إدراج الغير في ممارساتها. وهي من و جهة نظره حالة حكم شرعي وبشكل أكثر تخصيصا يقول إن الهيمنة هي: "خليط من الاقناع والاكراه الأمر الذي يمكن دولة أو مجموعة من الفاعلين من وضع القواعد المنظمة للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مكاناً وزماناً"

اما مفهوم الهيمنة من وجهة نظر واقعية انها تقوم عندما تتخذ الدولة موقعاً في تصنيف الدول يفوق باقي الدول الأمر الذي يسمح لها بتمرير قواعدها للدول الفرعية حيث يلعب الخوف من استخدام القوة دوراً محورياً لأن الفاعل المهيمن قد يختلف مع او يعاقب من لا يمتثل لتلك القواعد من الدول الأقل قوة.

وتميل الواقعية الجديدة إلى فكرة أن الهيمنة ترتكز على الإكراه والسيطرة وبالرجوع إلى فروض الواقعية التي وضعها مورجانثو و ثيوسيديدسو التزتشير وماكس فيبر في تعريف القوة وجميعها تشير إلى ترابط مفاهيم القوة والهيمنة على اعتبارات السيطرة والإكراه وفرض الإرادة حيث تشترك الواقعية الجديدة مع الواقعية الكلاسيكية في ثلاثة فروض :

١- أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية أي افتراض مركزية الدولة.

٢- يتسم سلوك الدول بالعقلانية.

٣- تهدف الدول إلى تحقيق القوة وتعرف الدول مصالحها في إطار مفهوم القوة وتقترح الواقعية الجديدة فيما يخص الهيمنة أن النظام الدولي نتاج تركيز القوة والإمكانات في يد دولة واحدة تستخدم مكانتها الرائدة لتحقيق النظام الأمر حيث يؤدى تراجع هذه القوة المهيمنة الى انهيار النظام.

وتتمثل رؤية جيلبين في السياسة الدولية في تحول القوة وصعود وانهيار الأنساق العالمية. فلا تظل الدول القوية الى الابد. فالبيئة التي يعملون في إطارها في حركة دائمة. وفي وقت ما يخلق انتقال القوة حالة حرب مما يؤدي إلى إعادة تنظيم السياسة العالمية فالدول القوية التي أنشأت النظام تخسر قوتها

لصالح دولة أو مجموعة من الدول التي تهدف إلى تحدي النظام القديم. بالاضافة الى ذلك قد طور جيلبين تحليله في نظرية الهيمنة ارتكازا إلى وجود علاقة قوية بين القوة الأمريكية واستقرار نظام الاقتصاد الدولي، لقد انهار نظام بريتون وودز بسبب تراجع القوى آنذاك من ناحية وتزايد نفوذ الولايات المتحدة من ناحية أخرى.

نظرية الاستقرار الهيمني في النظرية الواقعية:

تعد نظرية الاستقرار الهيمني أحد النظريات القائدة في تفسير آليات تفاعل الدول والأنماط النسقية التي تتواجد فيها مثل التجارة والحرب والاستقرار الدولي.

مضمون النظرية أن الدول القوية "المهيمنة" تسيطر على النسق الدولي وتبقيه مستقرا لحين ظهور قوة تمتلك الإمكانات المادية وتكون غير راضية فتتحدى الدولة المهيمنة من أجل قيادة النسق الدولي.

وبعبارة أخرى ان الصراع يحدث في حالة اختلاف المتحدي والمهيمن حول قوتهما النسبية. فيحاول المهيمن الدفاع عن الوضع الراهن في الوقت الذي يحاول المتحدي قلب الوضع الراهن وتحقيق الهيمنة. ومن هنا نجد أنه كلما ازداد تركيز القوة مع الدولة المهيمنة، كلما كان النسق سلمياً ووفق هذه النظرية يحدث الاستقرار الدولي بواسطة قائد واحد مهيمن يعمل للخير العام للنسق ككل.

حيث تركز نظرية الاستقرار الهيمني بذلك على الإمكانات المادية عند القوة المهيمنة وعلى قدرتها على تقديم الخير العام وتوفير الاستقرار، وكلما كانت القوة فى يد الدولة المهيمنة كلما كان النسق الدولي سلمياً.

وفي ذات السياق تعتبر الدول الفرعية في حالة ركوب مجاني Free ride لأنها لا تساهم بنفس قدر قوة مساهمة المهيمن. وبذلك يمكن أن تُحكم بأمان بعيداً عن أطماع أية قوة متحدية أو صاعدة للمهيمن أو تحاول قلب وتغيير الوضع الراهن.

ويصف العديد من مفكرى العلاقات الدولية الهيمنة على اعتبارها حجر الأساس للاستقرار العالمي اقتصادياً وسياسياً. ويقترح الواقعيون أن غياب المهيمن لا يعني إلا عدم الاستقرار وبعبارة أخرى الفوضى.

وفي الوقت الذي تدين نظرية الاستقرار الهيمني بالكثير للمفاهيم الواقعية في العلاقات الدولية وفي منطق صعود وتراجع المهيمن وكون النسق الدولي يتأرجح بين التوازن وعدم التوازن نجد أن المفارقة تكمن في أن المهيمن يضع خطوات نهايته من خلال خلق فرص لصعود قوى "منافسة" متحدية فعندما أوجد المهيمن نظماً للاستقرار الدولي، سمحت هذه النظم للآخرين بالاستفادة الأمر الذي يسمح بصعود قوى تتمتع بمزايا هذه النظم وقد تصل إلى درجة من القوة تتحدى المهيمن وعند الوصول إلى هذه المرحلة من عدم الاستقرار فإن المهيمن إما يزيد من عناصر قوته أو أنه يقلل من التكاليف ولو لم يتمكن المهيمن من ذلك يكون المحيط الدولى ممهدا لحدوث حروب الهيمنة.

يرى البعض أن استقرار النسق الدولي فى ظل أحادية قطبية يعني أن العالم أكثر سلاماً مما كان عليه في التعددية او الثنائية القطبية. لعدم وجود تنافس أمني أو حرب بين قوى عظمى لأن النسق لا يشمل إلا قطباً واحداً. حيث ان القوى الأخرى ستتجنب الاختلاف مع القطب الواحد تجنباً للصراع ،ويستشهد أنصار هذا الرأي بنصف العالم الغربي حيث تتمتع الولايات المتحدة بهيمنة صريحة فلا يوجد دولة في تلك المنطقة ترغب في صراع مسلح معها خوفاً من الهزيمة.
وينطبق هذا المنطق على باقي مناطق العالم إذا كانت الولايات المتحدة مهيمن عالمي.
ومن هنا أشار ميرشايمر الى تحفظين على هذا الرأي

الأول: حال شعور المهيمن بالأمان في ظل غياب قوى كبرى منافسة وسحب قواته العسكرية من تلك المناطق فقد يؤدي ذلك إلى صراع أمني قد يصل إلى مرحلة الصراع المسلح وفي نهاية الأمر فإن المهيمن قد لا يعود – أو لا يتمكن من العودة – إلى هذه المناطق ليحقق ميزان القوة ويعيد الاستقرار.

الثاني: حال يرى المهيمن أن مكانته المميزة تفتح المجال لاستخدام قوته العسكرية القوية من اجل اعادة التوازن في المناطق البعيدة لإن المهيمن العالمي قد يربو الى إعادة "هندسة" اجتماعية وعلى المستوى العالمي قد لا يضمن ذلك سلاماً عالمياً ولكن يظل الأمر دون وقوع حروب بين القوى الكبرى في محيط النسق الدولي.

ومثال ذلك تصرفات الولايات المتحدة تجاه كلا من الصومال و فيتنام ولبنان والعراق وأفغانستان. لقد ركز جيلبين على العوامل المادية دون غيرها في السياسية الدولية ولكن التغير في توزيع القوة الدولية قد يستند إلى مرتكزات أيديولوجية واجتماعية للدول الكبرى في النسق الدولي. ومن هنا يشير كابتشان Kupchan الى أن الدول في النسق الإقليمي أو الدولي هي التى تضع القواعد وتجبر الغير على اتباعها في النظام الجديد.

و يركز على الأبعاد النمطية لهيمنة النظام ولكن هل يعني النظام الدولي استقرار السلام؟ وهل نهدف من رواء فهم ميزان القوة إلى الوصول إلى نظام دولي؟ ويؤكد كابتشان ان هذا ليس بالضرورة .

وتجدر الاشارة الى أن فئات وأنواع الأفكار والأنماط المُنظّمة تتنوع تنوعاً كبيرًا عبر الأنساق المهيمنة على اختلافها الإقليمية أو العالمية، ويقصد بهذا أن الأنماط الناتجة عن هذه الأفكار تؤثر في خصائص النظم المهيمنة واستقرارها وقد تشكل طبيعة التحول عندما يوشك النظام الوصول إلى آخره. ومعيار ذلك من وجهة نظر واقعية هي مقدار القوة التي تتحكم بها كل قوة.

إن الانتقال في النمط بين نظام مهيمن وأخر يختلف من حالة إلى أخرى. فمثال التغير من الهيمنة البريطانية إلى الهيمنة الأمريكية سلمياً – وهي حالة فريدة – لأن كلاً من النظامين ارتكز إلى الفئة الأنجلو سكسونية في تنظيم الأفكار والقواعد. بينما بصعود الصين فإن غالبية المنظرين الأمريكيين على وجه الخصوص يرون صراعاً قادماً إلا إذا وجدت الصين التعاون والاستمرار وفق الأنماط الأمريكية المنظمة للسياسة الدولية.

هذا فيما تختصه نظرية الاستقرار الهيمني في النظرية الواقعية وهناك من يتساءل: لماذا لا تأخذ الأنساق الدولية صورة القيادة الواحدة لتقديم الخير العام وليس قوى متعددة؟ وهل النسق الهيمني الأحادي هو أفضل تاريخياً للاستقرار أم ان هذا قد يؤدي إلى عدم الاستقرار؟

ويرد كابلان بقوله إنه كانت فترات السلم النسبي في معظم الحقب التاريخية ناتجة عن هيمنة من نوع أو آخر. كما أكد وولفورث Wohlforth أن القطبية الأحادية تقلل من احتمالات الحرب بين القوى العظمى، وتحقق مستوى منخفض من التنافس الدولي، الأمر الذي يقلل بدوره من مخاطر سياسات ميزان القوة بين القوى الكبرى. ولذلك لم تحظ الهيمنة بالكثير من الجدل النظرى بسبب طبيعة مرحلة

ما بعد الحرب الباردة، وحالة السلم التي سادت آنذاك وبهذا يقدم الواقعيون اقتراحات لصناع القرارات بين الدخول في شراكات انتقائية وإحداث التوازن على المستوى الخارجي وقطع الطريق على أي منافسين محتملين.

ويلخص ولفورث ما سبق في أمرين : **الأول** إن الأحادية القطبية تتسم بالاستمرارية.

الثانى إن الحلفاء ليسوا بنيويون.

مفهوم الهيمنة ونظرية ميزان القوة في السياسة الدولية

يعرف **جيرفيز Jervis** ميزان القوة **أنه نظرية في السياسة الدولية** وأن عدم وجود دولة مسيطرة على محيط النسق الدولي يعني القليل من الحروب الشاملة وأن المنهزمين فى الحروب نادراً ما يتم تقسيمهم بل يعاد دمجهم في النسق الدولي وغيرها من الأمور التي تحقق الاستقرار في السياسة الدولية وبهذا لا يتحول النسق أبداً من **الفوضوية إلى الهيراركية.**

حيث يشير ميزان القوة إلى التوازن بين الدول ويرى الواقعيون التاريخيون أنها نتيجة الديبلوماسية في حين يرى الواقعيون البنيويون أن النسق الدولي يتجه آلياً إلى التوازن

ويتناول هاس Hass معاني ميزان القوة لتشمل: الاستقرار والسلام حيناً والاستقرار والحرب أحياناً أخرى ، وهو يعني سياسات القوة وهو قانون عالمي للتاريخ كدليل لصنع القرار ويستخدم مصطلح ميزان القوة بشكل متعارض لأنه قد يشير إما إلى التساوي في القوة أو الى التوزيع الحالي. أضف إلى ذلك أن هذا المصطلح يستخدم كأداة للتنبؤ بسلوك الدول لأن الأخيرة تتبع من السياسات ما يمنع أية دولة من تحقيق حالة الهيمنة.

هناك من يرى ان عدم التساوي في القوة قد يضمن الاستقرار والسلام في النسق الدولي، لأن التساوي النسبي في توزيع القوة بين الدول كان نادراً نسبياً وإن جهود إعادة التوازن كانت تؤدي غالباً إلى الحرب. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عدم التساوي في القوة أدى غالباً إلى الاستقرار لأنه لا يوجد سبب يدعو إلى التحدي أو الى إعلان الحرب على الدولة المهيمنة. ومثال على ذلك – رأى جيلبين – إن كلاً من مرحلة الهيمنة الأمريكية والمرحلة البريطانية ومن قبلهما العصر الروماني قد

وضع نسقاً دولياً يتمتع بسلام واستقرار نسبي وهو رأي يؤيده كابلان حيث يشير الى ان الهيمنة هي أفضل فرصة لمنع الحرب، وأن النسق الدولي الذي لا يتولى أحد فيه المسؤولية يقع في الحروب سريعا.

النظام الدولى متعدد الاقطاب

ويؤكد ميرشايمر في هذا الصدد أنه لم تقع أية حروب بين القوى الأوروبية العظمى من ١٨١٥ وحتى ١٨٥٣ ، و من ١٨٧١ وحتى ١٩١٤ . وتلك تعتبر فترات استقرار نسبي في نسق أوروبا متعدد الأقطاب. في حين استمر "السلام الطويل الأجل" في فترة الحرب الباردة. ومن هنا يجد بعض الواقعيين صعوبة في تحديد ما إذا كان النسق الثنائي أم المتعدد هو الأكثر نزوعاً للحروب الكبرى

بينما الواقعيون البنيويون يرون أن النسق الثنائي هو الأقل نزوعاً للحروب لأن التوازن يتحقق بشكل أكبر في ظل الأنساق الثنائية حيث توازن القوة العسكرية والاقتصادية بين دولتين من شأنه تحقيق الاستقرار النسبي في العلاقات بينهما. ينشأ منطق هذه النظرية على أن تكافؤ القوة يؤدي إلى إحساس كل طرف بصعوبة تحقيق مكسب حاسم على الطرف الآخر من خلال الحرب، كما أنه يقلل من الشعور بالتناقض في مستوى القوة والذي يغذي من النزعات العدائية لدى الدول. ومن ثم، فإن التكافؤ يؤدي إلى حالة من السلام بين الدول المتكافئة في هذا وذلك للأسباب التالية :

الاول: الاحتمالات العددية لوقوع الحرب بين دولتين أقل منه في نسق متعدد الأقطاب.

الثانى: المساواة النسبية بين القوتين في النسق الأحادي تقلل من فرص المواجهة المباشرة طالما لم تتفوق إحداهما على الأخرى.

الثالث: الخطأ الإدراكي أقل في النسق الثنائي القطبية.

ويثار التساؤل حول تفسير وقوع الحرب وتحديداً ما يتعلق بالحربين العالميتين

ماذا يعني ذلك بالنسبة لميزان القوة؟ يجيب البعض بأن ذلك يعني فشل النسق الدولي المتعدد، ويؤكد البعض الآخر أن الحرب في حد ذاتها تحقيق لميزان القوة فإذا استطاعت قوة واحد السيطرة على

النسق الدولي نكون بصدد نظاماً دولياً وقد يعني ذلك السلام – نظرياً – ولكن التكلفة تكون باهظة جداً ومن ثم تهب الدول لمقاومة المهيمن من خلال سياسات ميزان القوة وعن طريق الحرب. هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى أخرون من الواقعيين أن **النسق الدولي المتعدد هو الأكثر استقرارا** بمعنى أنه كلما زاد عدد القوى القطبية كلما قلت الحروب، ولدى هذا الفريق عدد من الأسباب **الاول: أن الردع أسهل في النسق المتعدد** –لأن هناك العديد من الدول التي قد تتحالف لمواجهة المعتدي بقوة هائلة. **الثانى: أن التوتر بين الأقطاب يكون أقل مما هو الحال عليه في الثنائية القطبية.** لأن هناك قدر أقل من التوتر بين الدول ففي الثنائية القطبية تركز كل قوة انتباهها تجاه دولة واحدة أما النسق المتعدد فالتركيز يتوزع على أكثر من قوة أضف إلى ذلك أن كثافة التفاعلات بين دول متعددة يخلق الكثير من التقاطعات التي تحد من الصراع.

التقاربات النظرية بين نظرية توازن القوة ونظرية الاستقرار الهيمني

وعلى الجانب الأخر يرى نيكولاس سبيكمان توازن القوة في صورة حالة الهيمنة حيث إن كل الدول تهدف تحقيق الهيمنة وبالتالي فإن الصراع مستمر مع الآخرين وإذا توقف هذا الصراع ولو لفترة ليست بالطويلة فسيحدث "توازن" لن يؤدي أبداً إلى استقرار ولذلك فهو يرى الاستقرار في الهيمنة لأن لا أحد يرغب في التوازن ولكن الكل يرغب في الوصول إلى الهيمنة.

أي أن ميزان القوة سيؤدي إلى تحقيق الهيمنة. ولكن ما سبق لا يعبر عن الفكر الواقعي بالكامل، فنجد من يؤكد من الواقعيين على أن قانون الطبيعة في السياسة الدولية ينص على أن وجود دولة قوية يعني أن الباقين سيحاولون موازنة قوتها.

فالقطبية الأحادية عند كينيث والتز لا تستمر طويلًا وغالبا ما تتحول سريعًا إلى نظام دولي ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب نظرا لالتجاء الدول الكبرى بشكل تلقائي إلى تحقيق توازن ضد الدولة المهيمنة بغض النظر عن سياسات هذه الدولة. وفي الوقت نفسه، يشير والتز إلى أن تحقيق توازن القوة أكثر صعوبة نسبيًا في الأنظمة متعددة الأقطاب عنها في الأنظمة ثنائية القطبية نظرا لتعدد مراكز القوة وتشابك التحالفات في الأنظمة متعددة الأقطاب، وهو ما يجعل حسابات توازن القوة بين الدول أكثر تعقيدا في هذه الأنظمة الدولية. هذا يعني أن الأنظمة ثنائية القطبية هي أكثر الأنظمة

الدولية استقرارا ويقدم والتز عدة حجج لتدعيم وجهة نظره، أهمها أن بنيان القطبية الثنائية يتسم بهيمنة القوتين العظميين.

حيث ان أي تغير محدود في توازن القوى لن يؤثر بشكلا حاسما في استقرار البنيان كما أن القوتين العظميين عادة ما تطوران آليات واضحة ومتفق عليها للتعامل مع الأزمات.

على عكس نظرية توازن القوة **يرى أنصار نظرية تحول القوة** Power Transition Theory توازن القوة هو موقف غير مستقر، وأن عدم التكافؤ في توزيع المقدارت هو الذي يحقق الاستقرار ويزيد احتمالات السلام في النظام الدولي وتفترض نظرية تحول القوة أن النظام الدولي ليس في حالة فوضى كاملة

بل يأخذ شكلًا هرميا إلى حد كبير ويأتي على رأس الهرم الدولي الدولة المهيمنة وهي أقوى دولة في النظام وتقوم هذه الدولة بوضع القواعد التي تحكم العلاقات الدولية وبالتالي تحافظ على سلام واستقرار النظام الدولي ثم يليها في الترتيب القوى العظمى، وهي دول قوية لكنها لا تستطيع أن تضاهي قوة الدولة المهيمنة. ثم يتبعها في الترتيب الدول المتوسطة ثم الدول الصغيرة: في هذا الإطار يذهب أبرامو أورجانسكي وجاسيك كوجلر – مؤسسي نظرية تحول القوة – إلى أن هذا الترتيب الهرمي للقوة هو العنصر الأساسي فى استقرار النظام الدولي، حيث تتحقق شروط السلام والاستقرار في النظام الدولي عندما تحتفظ الدولة المهيمنة بتفوقها على أي قوة عظمى أخرى أو مجموعة من القوى العظمى القائمة وكذلك عندما تكون القوى العظمى في حالة من الرضا عن قيادة الدولة المهيمنة من حيث طريقة إدارتها للنظام الدولي وكيفية توزيع المنافع على الدول الأخرى.

ولكن قد تتحول قوة عظمى أو مجموعة من القوى العظمى إلى حالة من عدم الرضا عن قيادة الدولة المهيمنة وذلك نتيجة السياسات العدوانية التى تتبعها الدولة المهيمنة نحو بعض أو كل القوى العظمى أو قيام الدولة المهيمنة بتوزيع غير عادل للمزايا لصالح حلفائها على حساب الدول الأخرى. في ظل هذه الظروف لا تستطيع القوى الرافضة أن تمثل تحديا للدولة المهيمنة في ظل غياب توازن القوة مع الدولة المهيمنة وبالتالي لا تشكل تحديًا لاستقرار النظام الدولي ولكن حينما يحدث تحول في ميزان القوة بحيث تمتلك القوة العظمى غير الرافضة مقدرات جديدة تمكنها من تحدي الدولة المهيمنة، فإنها

تبدأ في تحدي هذه الدولة ومن ثم تزداد احتمالات الحرب ويتجه النظام الدولي إلى حالة من عدم الاستقرار في المقابل عندما تشعر الدولة المهيمنة بتحول توازن القوى لغير صالحها فإنها تسعى إلى وقف هذا التحول عن طريق توجيه ضربة إجهاضيه للقوى العظمى الصاعدة.

وقد تبلور التقارب النظري بين مفاهيم نظرية توازن القوة ونظرية الاستقرار الهيمني الى ظهور نظرية الاستقرار بالهيمنة

ويقترب من تحليل أورجانسكي Hegemonic (وكوجلر نظرية أخرى قدمها روبرت جيلبين وروبرت كوهين باسم نظرية الاستقرار بالهيمنة (Stability Theory).

والهيمنة هي صورة من صور التفوق تحاول من خلالها الدولة المهيمنة إقرارا وتعميق وضعها باستخدام أدوات "الإقناع الإكراهي" التي تستند إلى عناصر قوتها المتفوقة مع عدم إعطاء أهمية لآراء الدول المهيمن عليها.

الهيمنة إذن هي خليط من السيطرة الإكراهية على الآخرين من خلال استعمال القوة العسكرية إذا لزم الأمر مع تهميش آراء ومطالب القوى الأخرى.

ووفق هذه النظرية فإن النسق الدولي يميل إلى الاستقرار حينما تسوده قوة كبرى مهيمنة، وحينما تسقط القوة المهيمنة أو لا توجد من الأصل فإن النسق الدولي يميل إلى الاضطراب والتغيير غير المنضبط.

قدم جيلبين تفسير الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر بان بريطانيا كانت تمتلك القليل من الإمكانات لموازنة القوى الأوروبية المنافسة حين كانت تحكم ما وراء البحار خلال القرن التاسع عشر. وهذا مبرر عدم قدرة بريطانيا التدخل في أي من نقاط التحول الكبرى. وقد واجهت بريطانيا موجات متعددة من غزو فرنسا لأراضيها وكان رجال الدولة البريطانيون متأكدون من عدم قدرتهم على مواجهة ذلك التهديد. بل لم يكن بمقدورهم بناء قوة عسكرية قادرة على مواجهة ذلك التهديد بسبب معارضة البرلمان والعوائق القارية ومن ثم وقعت حروب بروسيا لتوحيد ألمانيا الأمر الذي زاد من حدة المنافسة وهدد المصالح البريطانية عبر البحار ودفعها إلى اتخاذ القرارات المناسبة للحد من التفوق الألماني ولكنها في النهاية فشلت فى الحد من التوسع الألماني في اوروبا. ومن الجدير بالذكر أن العديد من

الواقعيين يعودون إلى ميزان القوة في القرن التاسع عشر في القارة الأوروبية والذي كان يحرك التحالف أينما تواجدت قوة عدوانية. ومن هنا يؤكدون أن الولايات المتحدة ستكون سبباً في عودة ميزان القوة متعدد الأقطاب. لقد كانت الحرب هي الأداة الأساسية لميزان القوة في النسق التعددي، الأمر الذي يجعل من التعددية خطرا قادماً، لاسيما مع تزايد المتغيرات الدولية الجديدة كالإرهاب العالمي، الأمر الذي دفع البعض إلى التحذير من ضعف الولايات المتحدة وليس من قوتها.

وتظهر المشكلة في أن مفهوم ميزان القوة وحده لا يفسر سبب اختيار بعض الدول اتباع مهيمن واحد في حين يمكنهم المواجهة وتكوين تحالف ضد هذا المهيمن الواحد

ولذلك يضع الباحثون منظورهم بمفهوم الشرعية وتشير عبارة الشرعية الدولية إلى "اتفاق جماعة الدول على مجموعة من المبادئ والقيم والترتيبات التي يتعين أن تحكم سلوك الدول في المجال الدولي وفي علاقاتها المتبادلة، فضلاً عن الأهداف التي تعد مقبولة وكذا الوسائل المسموح بها تحقيقاً لهذه الأهداف في إطار السياسات الخارجية للدول وتشير الشرعية من وجهة نظر البعض الآخر إلى العدالة المحققة في النسق الدولي، وعلى غرار ما يحدث في السياسة الداخلية فإن الشرعية عامل صعب التحقق والتحقيق "يصعب قياسه".

ولهذا فإن هذا المفهوم لم يحظى بالقبول من الكثير من باحثي العلاقات الدولية ولكن البعض الآخر يفسر شرعية الهيمنة الأمريكية باستنادها الى مظهرين :-

الأول: الخطر الشيوعي، بغض النظر عن كونه حقيقه او دعاية، حيث وظفته الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الخاصة تحت شعار حماية العالم من خطر الشيوعية.

الثاني: الجمع بين الليبرالية الاقتصادية وصورة شبيهة بمؤسسة بريتون وودز حيث قدمت والمساعدات والاستثمارات وضمنت تدفق المعاملات التجارية عبر الحدود القومية.

وعلى الجانب الأخر يرى البعض أن توزيع الإمكانات المادية في نهاية القرن العشرين كان غير مسبوق وتركزت القوة في يد أمريكا الأمر الذي دفع باحثي الواقعية إلى التأكيد على استمرار النسق الأحادي وعدم عودة ميزان القوة على غرار النسق المتعدد لأن هذا النسق الأحادي الجديد هو نسق

حديث ويسير في نفس الوقت وفق القواعد التقليدية في النسق الدولي. وعلى عكس ما مضى فإن توزيع القوة الأحادي يشجع على التعاون ويقلل من التنافس على الهيمنة والتنافس الأمني وهذا كله لا يعني – من وجهة نظر واقعية – تغير مؤسسي أو فكري في السياسة الدولية.

فضلا عن ذلك تأكيد جيرفيز على أن الأعداء ليسوا بنيويون بمعنى أن عدو اليوم قد يصبح حليف الغد والعكس صحيح والمهزوم في الحرب لا يتم القضاء عليه نهائياً لأنه قد يصبح حليفاً الأمر الذي يؤدي إلى أن الحروب العالمية غالباً ما تنتهي بالدبلوماسية والتفاوض وإلى هذه النقطة يتساءل جيرفيز: لماذا إذا تشن الدول الحروب من البداية؟ ويقول إن هناك شيء خاطئ في هذه الصورة فالحروب ضد المهيمن طويلة الأجل وضارية وتهدم الفروض الأساسية لميزان القوة إن الدول ترى المهيمن شرير وعدواني الأمر الذي يعني ضرورة التحالف بل والحفاظ على هذا التحالف فلا يعتبر الحلفاء بعضهم البعض تهديداً محتملاً كما تقضي اعتبارات ميزان القوة إن حرباً ضد مهيمن يريد تغيير حالة ميزان القوة "الوضع الراهن" قد يؤدي إلى نسق يطور فيه الفاعلون – وبإرادتهم – سلوكهم بل ويقيدون أنفسهم. والنتيجة السلبية التي تظهر في ميزان القوة ليست واضحة؛ لأن شن الحرب ضد مهيمن محتمل يعمل على منع النسق من العودة إلى حالته الأصلية.

ومثال على ذلك هتلر الذي كان محقاً في إيمانه بأن منطق ميزان القوة سوف يعني كسر أي تحالف يقوم ضده، ولكنه أخطأ عندما فشل في رؤية أن سلوكه قد بدل فكرة ميزان القوة نفسها.

ويرى جيلبين أن طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة لاتزال "صراعاً من أجل الثروة والقوة بين الفاعلين المستقلين في إطار الفوضى الدولية".

تطور مفهوم القوة فى العلاقات الدولية وعلاقته بمفهوم الهيمنة

يرتبط مفهوم الهيمنة فى المحيط الدولى بمفهوم القوة حيث يعد محركا اساسيا فى تحديد وضع الدول فى النسق الدولى ورسم الهيراريكية التى تنظم العلاقات الدولية ويحوى مفهوم القوه على ادوات مختلفة تستخدمها الدول فى المحيط الدولى للتنفرد بالوصول الى وضع الهيمنة او الى احداث او خلق وضع من اوضاع التعدد او التوازن فى القوى الدولية وقد تعددت مراحل خلق واستخدام ادوات القوة فى المحيط الدولى والتى مرت بمراحل من التطور المفاهيمى فى الاطار النظرى الا انها كانت سابقة فى التطبيق العملى عن فصلها نظريا

اولا: المفهوم التقليدي للقوة (القوة الصلبة)

إن مفهوم القوة الصلبة يرتبط بكتابات الاتجاهات الواقعية في افكار الواقعيين القدامى أمثال مكيافيللي وثوسيديدس وتوماس هوبز والتى تعد بمثابة المتغير الوسيط الذي يشكل حلقة الوصل بين الطبيعة الشريرة التي تقبع داخل الأنفس البشرية والبيئة الدولية التي يسيطر عليها الطابع الصراعي، إذ إن هذه الطبيعة تسوق الأفراد لاسيما حكام الدول إلى استحواذ القوة ويعد الاستحواذ محفزا للحكام في بيئة تغيب فيها السلطة العليا على حسم الاختلافات وتعارض المصالح الأمر الذي يجعل من البيئة الدولية بيئة صراعية فوضوية. ولقد انطلق مورجانثو في تحليله للواقع السياسي الدولي من فرضية أن عالم العلاقات الدولية هو عالم الصراع من أجل القوة و الصراع الذي يسيطر محيط العلاقات الدولية ينبع من الطبيعة البشرية الشريرة التي توصم بالأنانية والطموح فى استحواذ القوة واتفق مع موجانثو كار Carr الذي أشار ان القلب النابض والميكانزم المحرك للعملية السياسية هو سياسات القوة

ويرى مورجانثو ومن تبعه من الواقعيين الكلاسيك أن دافع الصراع من أجل القوة نابع من الطبيعة البشرية ذاتها ولم يخرج الواقعي البارز Michael Joseph عن سرب التصور الكارلي و المورجانثي ، إذ يؤكد على تلازم الطبيعة الشريرة/القوة حيث قال أن الطبيعة الشريرة للنفس الإنسانية الكامنة بداخل الجماعات و الأفراد تدفعهم إلى التباري بالتفوق على الغير في مظاهر القوة الأمر الذي يزج بهؤلاء الأفراد وهذه الجماعات ومن ورائها المحيط الدولى في ظل عالم العداء الشامل والصراع الدائم من أجل القوة ويسلم Butterfield بأنه على الرغم من أن الطبيعة البشرية الشريرة واحدة في البيئتين

الدولية والداخلية غير إنها تجد من الاولى فرصة سانحة لاستخدام ما أوتيت من قوة للتعبير عن أسوأ دوافعها العدوانية حيث لا سلطة عليا في مثل هذه البيئة فوق الدول بمقدورها أن تضبط سلوكها في حين تتحكم هذه الطبيعة وتروض في البيئة الثانية حيث بيئة السلطة وإعمال القانون من خلال الاستخدام المشروع للقوة.

وعلى صعيد أخر يؤمن الواقعيون البنيويون أمثال والتز وغيره بأن معمارية النسق الدولي أو بنيته هي التي تسوق الدول وتدفعها دفعاً نحو استحواذ القوة بحثاً عن تعظيم قوتها سعياً وراء الحفاظ على بقائها ومن ثم قد تشكل بنية النسق الدولى عاملاً محفزًا أو عاملاً مقيداً في الوقت ذاته للسلوك الخارجي للدول.

وقد طرح الواقعيان Barnett and Duvall جانبا جديد في الفكر الواقعي يفيد بأن الدول لا تمارس نمطاً واحداً من أنماط القوة في فترة زمنية محددة وإنما تمارس أنماطاً عدة، قسمها الى أربعة أنماط وهي: القوة القسرية والقوة المؤسسية والقوة البنيوية والقوة الخلاقة وعلى الرغم من الاختلاف البائن بين الواقعين –على اختلاف تياراتهم –حول مفهوم القوة إلا أنهم يجمعهم قاسم واحد ألا وهو التصريح بصعوبة قياس قوة الدولة في المجال الدولي ويمكن تقسيم هذه الأعمال على ضربين وهما:

أ– Elements of the national power approach : ويركز أنصار هذا الاتجاه على ما تحوذه الدولة من عوامل قوة وهو تصور الواقعيين الذي يرتكز على الموارد في تعريف قوة الدولة.

ب– Relational power approach : وينظر أنصار هذا الاتجاه إلى القوة باعتبارها عاملاً مؤثرًا في علاقة قائمة أو محتملة، وهو تصور جُل الاتجاهات الأخرى غير الواقعية التي تتناول مفهوم القوة في إطار القدرة على التأثير في إرادات الفاعلين الدوليين الأخر.

ثانيا : القوة الناعمة كإحدى صور القوة غير الإكراهية

على الرغم من أن مفهوم القوة الناعمة ذاع صيته بظهور كتابات المفكر الليبرالي جوزيف ناي، إلا أن هذا المصطلح يرجع الى كتابات مفكرين عدة في النصف الأول من القرن

العشرين، حيث أشار بعض المفكرين إلى هذا المفهوم، حيث صنف كار في دراسة عام ١٩٤٦ القوة في ثلاث صور، اثنتان منها ضمن نطاق القوة الصلبة الملموسة، وهما:
القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، وثالثتهما تقع ضمن نطاق القوة الناعمة وتمثلها في قوة التأثير في الرأي power over opinion ، ثم ردفه عدد لا يستهان به من المفكرين **الذين انشغلوا بأبعاد القوة غير الملموسة وفي مقدمة هؤلاء Steven Lukes والذي أشار إلى أنه ثمة ثلاثة أوجه للقوة وهي :**

أ- **الوجه الأول:** ويرتكز على فكر روبرت دال القاضي بأن الفاعل الذي يستحوذ على القوة هو من يفوز في المناقشات ويحسم المفاوضات.

ب- **الوجه الثاني:** ويرتكز على تصور Bachrach and Baratz ومفاده أن القوة هي اتخاذ كافة التدابير الاستباقية للحيلولة دون وقوع شيء ما في المستقبل والذي كان من المتوقع أن يضر بمصالح الفاعل.

ج- **الوجه الثالث:** ويتمثل Lukes هذا الوجه في حمل فاعل دولي لأخر على فعل شيء معين أوإقناعه بفعله، بعبارة أخرى القدرة على التأثير في تفضيلات و رغبات الفاعلين الأخرين.

ويلاحظ انه على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل مفكرين كثر بشأن أبعاد القوة الناعمة في محيط العلاقات الدولية في مرحلة ما قبل تسعينيات القرن المنصرم، غير إنها كانت محاولات متواضعة متناثرة كسحب متفرقة غير متألفة يزجى بها في سماء تأصيل القوة في مجال العلاقات الدولية وليس بمقدورها أن تدر ودقاً أو صيباً علمياً نافعاً أو نتاج علميا متكاملاً مؤصلاً ، الأمر الذيدفع جوزيف ناي على تقديم تأصيل علمي للقوة الناعمة في بدايات تسعينيات القرن المنصرم حيث تصورها في "قدرتك على التأثير في الآخر على الوجه الذي تقرره" أو هي "القدرة على التأثير في خيارات واتجاهات الغير وفق جوزيف ناي –في مقالة منشورة له في دورية القوة السياسية عام ٢٠٢١ بعنوان تطور مفهوم القوة الناعمة– بأنه استخلص فكرته عن القوة الناعمة من أمرين: **الاول :** نقطة التقارب المنهجي و الالتقاء بين تيار تيار الليبراليين الجدد والواقعيين البنيويين الذي يعتنق ناي فكره في سبعينيات القرن المنصرم وهي ظاهرة الاعتماد المتبادل وما أتاحته من أهمية نسبية للعوامل

الاقتصادية والسبل التعاونية وكافة العوامل غير العنيفة مقارنة بالعوامل العسكرية. **اما الثانى :** فيتمثل في إيمان ناي بأن هيمنة الولايات المتحدة على العالم منذ تسعينيات القرن المنصرم لن تتأتي إلا بعوامل الإبهار والجذب للقيم الأمريكية وتصدير النموذج الأمريكي إذ في اعتقاده أن الولايات المتحدة لن تسود العالم بالتخويف أو التهديد أو استعمال وسائل الإكراه العنيفة، وانما بكل سبيل غيرها وهذا ما يمثل عنده جوهر القوة الناعمة

ويلاحظ أن ناي قد تصور قوة الدولة في المجال الدولي كما لو أنها خط متصل

ينشطر إلى جزئين: **الجزء الأول وتمثله في القوة الصلبة**" hard power " أو أساليب الاكراه " coercion " وحصرها في القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية.

الجزء الثاني وتصوره في القوة الناعمة" soft power " أو ما أطلق عليه أساليب التأثير غير الاكراهية " influence " وتمثلها في السياسات الحكومية وعوامل الجذب والترغيب. حيث يرجح ناي كفة القوة الناعمة على حساب القوة الخشنة التي لم يرفض دورها بالكلية حيث رأى أن القوة الناعمة هي الوسيلة الأكثر نجاح في تحقيق مصالح الدولة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة ولعل من أبرز هذه المتغيرات: تعدد الفاعلين من غير الدول والذين يسعون في كثير من الأحيان إلى استخدام أساليب غير اكراهية، بلاضافة الى التقدم التكنولوجي وما أفرزه من سيولة في تدفق المعلومات؛ الأمر الذي أوقع العالم في شرك غزارة المعلومات أو ما أطلق عليه ناي اسم an informational 'paradox of plenty' ، ويتمخض عن غزارة المعلومات هذه مجتمعات الاتصال الشبكي تلك المجتمعات التي يغلب على وسائل التواصل فيما الأساليب غير العنيفة. وعلى أية حال يرى ناي أن القوة الناعمة تستمد مصادرها من ثلاثة مصادر، وهي الثقافة والقيم السياسية والسياسة الحكومية:

١- الثقافة: وهي عبارة عن كافة التقاليد والأنماط الحياتية والتي بمقدور الدولة أن تستخدمها بغية جذب الأخرين وإبهارهم.

٢ - السياسات الحكومية: حيث اعتبر أن سياسات الحكومة في دولة ما سواء أكانت تخاطب الداخل أم توجه للعالم الخارجي بمثابة رافد من روافد القوة الناعمة، وهذا الرافد يعد سلاحاً ذا حدين؛ إذ

بمقدوره أن يعزز من قوة الدولة القومية وصورتها الخارجية وفي الوقت ذاته قد يكون معول هدم لهذا الضرب من القوة.

٣ – القيم السياسية: ويقد بها الأفكار التي بمقدور متخذ القرار أن يستخدمها في التأثير على الغير.

ويرى ناي أن دور القوة الناعمة في تحقيق مصالح الدولة القومية قد تعاظم في الآونة الأخيرة وبالأخص بعدما أضحت العلاقات الدولية أكثر تعقيداً وتشابكاً إلى الحد الذي بات معه الواقع الدولي **–على حد قوله– يشبه لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد a tridimensional chess game" ، وتمثل أبعادها في**

أ– البعد الاقتصادي: ومن الناحية الاقتصادية يرى ناي أننا بصدد نسق دولي متعدد القوى الاقتصادية القطبية.

ب– البعد العسكري: حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية –وفق ناي–الدولة القطبية الوحيدة في نسق أحادي تحت قيادتها، نظرًا لما تستحذوه من قدرات عسكرية فائقة تفوق قدرات أية دولة أخرى على الساحة الدولية.

ج– بعد القضايا العابرة للحدود وهي القضايا التي لا تخص دولة بعينها وإنما تأثيرات تمتد الى العالم أجمع ومنها: التغيرات المناخية ،الإرهاب ، الجوائح العالمية...ما الى ذلك ولقد طور ناي من مفهومه للقوة الناعمة إذ بات ينظر إليها من خلالثلاثة محددات او متغيرات وهي:

- **الفاعل وما يملك من قوة " actor who has power والعلاقة بين أطراف القوة**
- **مجال القوة the scope of power**
- **موضوع القوة what topics are involved**

ولقد اشار ناي في أعماله الأخيرة بإشكالية كبيرة تواجه مفهوم القوة الناعمة وهي الطبيعة الحقيقية للقوة الناعمة، من حيث كونها تقع ضمن نطاق الأعمال الاختيارية التطوعية غير الإكراهية الصرفة أم أنها قد تتضمن أحياناً أبعاداً إكراهية؟ Voluntarism or coercion وإن لم تكن هذه أو تلك فهل هي

مزيج يجمع بينهما؟ وإذا كانت فعلاً كذلك فما هي الحدود الفاصلة بين الجوانب الإكراهية وغير الإكراهية داخل القوة الناعمة؟

إذ تختلط في هذا المصطلح الأساليب العنيفة بالسبل غير الإكراهية ، فضلاً عن أنه ليس ثمة إجماع لدى الساسة المنشغلين بالأمور الدولية بشأن الأبعاد الثقافية التي هي مكون أصيل من مكونات القوة الناعمة الأمر الذي يجعل من القوة الناعمة نسخاً متعددة خلال فترة زمنية واحدة، وبناءً عليه تتنوع القوى الناعمة بتنوع الثقافات ، على سبيل المثال منذ مطلع القرن الحادي والعشرين والعالم يشهد انتشار للقوة الناعمة الصينية والتي هي بطبيعة الحال تنافس القوة الناعمة الأمريكية وتختلف عنها أحياناً في طرق التوظيف وفى الكم والكيف ولقد كانت محاولات ناي بمثابة الركيزة الأساسية التى ارتكز عليها كثير من المنظرين المنشغلين بالقوة الناعمة فى افتراضاتهم ، وفي هذا الحقل قدم Jonathan McClory عام ٢٠١١ نموذجاً طور من خلاله الطروح التي قدمها ناي بشأن القوة الناعمة، حيث حصر ركائز القوة الناعمة للدولة في خمسة أنواع، وهي: القيم السياسية، الثقافة، التعليم، الدبلوماسية، والابتكار. وجاء " "Lock بمنهج مغاير لمنهج ناي ولأتباعه، حيث قدم منهج جديد عرف بالمنهج الاستراتيجي الجديد a new ‘strategic’ approach ، ويفترض هذا المنهج أنه يتعين النظر إلى القوة الناعمة للدولة من منظور علاقاتي relational terms أكثر من كونها مجرد قوة بحوزة فاعل دولي، بعبارة أخرى يعتقد "Lock بأن تقدير قوى الدولة الناعمة لابد أن يبنى ليس فقط على ما تمتلكه الدولة من قدرات ووسائل تأثير غير إكراهية وإنما يستوجب الأخذ في الحسبان نمط العلاقة بين الدول كذلك وثمة اتجاه يرتكز مؤيدوه–وفي صدارتهم Philip Seib –على الدبلوماسية العامة الجديدة new public diplomacy باعتبارها تمثل شكلاً من أشكال القوة الناعمة، ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن الارتكاز على عوامل القوة الصلبة وحدها لا يكفي لحسم الصراعات الدولية في المحيط الدولى، على سبيل المثال لم تستطع الولايات المتحدة تحقيق أظهر أهدافها من غزو العراق عام ٢٠٠٣ والتي تمثلات في الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين ونشر الديمقراطية بالصبغة الأمريكية، وكذا لم تتمكن من تحقيق نتائج ما وصفته بالحرب على الإرهاب بعد عام ٢٠٠١ باستخدام الوسائل العسكرية فحسب، وإنما حاولت أن توظف دبلوماسيتها العامة إلى جانب أدواتها العسكرية لتحقيق أهدافها من الحرب على العراق. وفى هذا الصدد يسلم فريق من الباحثين وفي

صدارتهم Melissen بكون الدبلوماسية العامة الجديدة the new public diplomacy صورة من صور القوة الناعمة، وتنطلق الدبلوماسية العامة الجديدة –عنده– من أن الدولة تسعى إلى استخدم وسائل التأثير غير الإكراهية في التأثير ليس على حكومات الدول الأخرى فقط، وإنما على شعوب تلك الدول ومجتمعاتها وكافة الفاعلين من مؤسسات المجتمع المدني الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وتستهدف هذه الدبلوماسية –باعتبارها إحدى صور القوة الناعمة –التأثير في أفكار الشعوب الأخرى وثقافاتهم فضلاً عن التأثير على توجهات الدول الأخرى بهدف تحقيق مصالحها

وقد توصلت بعض الدراسات إلى أنه ثمة علاقة طردية بين إقبال الدول على استخدام أنماط القوة الناعمة بصورها المتعددة وفعالية الرأي العام، حيث أكد البعض وفي مقدمتهم Mario De Martino أن استخدام الدول لقوتها الناعمة قد يؤتي أكله في ظل دولة ديمقراطية تكنولوجية يشكل الرأي العام داخلها قوة مجتمعية فعالة . وقدم Rothman نموذجاً فردياً لتفسير القوة الناعمة أو كما يحلو له تسميتها بقوة الجذب "The power of attraction" ، إذ عكف في نموذجه هذا على وضع إطار مفاهيمي للقوة الناعمة، ثم أردفه بافتراض بنى عليه نموذجه والذي يفيد: بان القوة الناعمة ترتكز في الأساس على الموارد المستخدمة في صناعتها. وكذا تصورها كما لو أنها تمثل جزءاً من خط متصل لأنماط القوة بوجهيها الصلب والرخو ويعقد روثمان أنه من الناحية الواقعية يصعب على متخذ القرار الفصل الحاد والتام بين القوة بوجهيها الصلب و الناعم ، إذ أحياناً قد تضطر الدول إلى أن تضفي طابعاً إكراهياً على صورة من صور قوتها الناعمة، كما قد تلجأ إلى أن تغلف ممارستها لإحدى صور قوتها الصلبة بأحد صور قوتها الناعمة.

و يربط روثمان بين نمط القوة ومصدرها أو صورتها أو الركيزة التي ترتكز إليها على النحو التالي:

١ – القدرات الإلزامية و العسكريةCOMMAND AND MILITARY RESOURCES

ووفق روثمان تعد القوة العسكرية إحدى الركائز التي ترتكز عليها الدولة في ممارسة سلوكها الخارجي، وهي وسيلة لحمل الغير على الامتثال لإرادة الدولة بالسبل العنيفة، وعلى الرغم من أن القدرات العسكرية تقع ضمن نطاق القدرات الصلبة إلا إنه قد تلبسها الدولة أثواباً من السبل غير العنيفة لحث خصومها على عمل معين كأن تتدخل عسكرياً في دولة معينة لتحقيق مصالحها تحت ستار بث قيم

أخلاقية أو نشر ثقافة معينة، على سبيل المثال تدخلت الولايات المتحدة في أكثر من دولة –وفي مقدمتها العراق– عسكرياً رافعة شعار "بث الديموقراطية".

٢– القدرات الاقتصادية ECONOMIC FORMS OF POWER

قد تستخدم القدرات الاقتصادية كأداة للترهيب أو وسيلة للترغيب، حيث تفرض الدولة عقوبات اقتصادية على دولة أخرى) بغرض إثنائها عن تصور معين(أو تمنحها تسهيلات ائتمانية أو حافزًا معينة بغية حثها على فعل معين، وهذا ما أطلق عليه روثمان الحث الآمر command inducement". ".

٣ – الأجندات السياسية والتحكم المؤسسي

AGENDA–SETTING AND INSTITUTIONAL CONTROL

ويرى روثمان بأن القواعد التنظيمية والضوابط المؤسسية والأجندات السياسية التي يضعها القادة في فترات حكمهم تمثل مصدرا من مصادر القوة الناعمة ، حيث أن مثل هذه القواعد والضوابط قد تحد من خيارات متخذي القرار السياسي بشأن اتخاذ قرار بممارسة سلوك ناعم معين أو هي من تشجعه على اتخاذه.

٤ – القدرات الخطابية RHETORIC

يرى روثمان أن القدارت الخطابية والبلاغة قد تمثل عاملاً جاذباً و مبهراً للغير، الأمر الذي من شأنه أن يروج لحضارة الدولة ويساعد على نشر قيمها ويسهل من مهمة تعميم نموذجها لا سيما إذا كانت الدولة تحتل مكانة مرموقة على الساحة الدولية.

وقد قسم روثمان القدرات الخطابية الى نوعان وهما:

الاول الإطار المعياري normative framing :

ويقوم هذا الصنف على إثارة العواطف والمشاعر وشحذ الهمم والمناداة بالفضيلة وذلك بغية توجيه الأفراد لانتهاج سلوك معين، حال الخطب الرنانة المطالبة بمراعاة حقوق الإنسان وانتهاك الحكومات لحقوق الأقليات

أما الصنف الثاني أو ما يعرف بالإطار التحليلي analytical framing : ويعنى هذا الصنف قيام الخطيب بافتعال أزمة ويعمل على إيهام المخاطبين بأن خطرا محدقاً يلوح في الأفق، وذلك بهدف

توحيد صف **المخاطين لانتهاج سلوك سياسي معين أو لصرف أنظار المخاطبين عن أوضاع داخلية غير مواتية للخطيب**

ولقد اشار روثمان في نموذجه هذا على آلية تأثير القوة الناعمة، وتقوم الآلية عنده على مدى قدرة الدول على استخدام أوجه الجذب المختلفة وصور الاقناع المتعددة بغية التأثير في الدول الأخرى لتحقيق مصالحها القومية، ويقر روثمان أن آلية تأثير القوة الناعمة تجابه بتحدٍ كبير ألا وهو اختلاف القيم والثقافات عند الأمم المختلفة، فضلاً تتطلبها تكاليف مالية تستنزف من موارد الدولة.

وأرسى Vyas قواعد مدخل أطلق عليه An analogous process–oriented approach ، وتقوم آلية هذا المدخل على مدى جدوى التأثيرات التي من الممكن أن يحدثها فاعلون متعددون في مستويات مختلفة، وتتمثل هذه التأثيرات في القيم والأفكار والمعلومات التي يستخدمها الفاعلون في دولة ما للإحداث تغيرات هيكلية في الدول المستهدفة. ويرى أن هذه التأثيرات تتأثر بمستويات التكنولوجيا المستخدمة، وأنواع المعلومات المتاحة او لتباين والتطابق بين الأفكار والقيم في الأطراف الدولية المتفاعلة وكذا قنوات التواصل وطبيعة المؤسسات في الدول المتفاعلة. يرى Wilson أن المجتمعات التالية لعصر الصناعة (مجتمعات المعرفة أو المجتمعات التكنولوجية)

تعد بيئة خصبة أمام استخدامات القوة الناعمة بضروبها المختلفة، إذ أن الأنساق السياسية داخل هذه المجتمعات طالتها التطورات التكنولوجية الأمر الذي أفسح المجال أمام بزوغ أفاق سياسية جديدة لم تكن موجود من ذي قبل، منها: الدبلوماسية الرقمية وأجهزة الذكاء الاصطناعي والأسلحة البيولوجية الذكية والأمن السيبراني...إلخ، ويرى ويلسون أن القوة الناعمة هي الأنسب مع هذه الأفاق والمتغيرات السياسية المتحدثة. وجاء كل من Brannagan, Pual, & Giulianotti، بنموذج عرف بنموذج The soft power–soft disempowerment nexus ، ويعنى هذا النموذج بدراسة العلاقة بين القوة الناعمة والعوامل التي تحد من تأثيرها في البيئة الدولية، ويرتكز هذا النموذج على ثلاثة مرتكزات، وهي: بنية القوة الناعمة، وصورها ومصادرها، والنتائج المحتملة بعد تفاعلها مع العالم الخارجي، وتقوم آليات عمل النموذج على أن بنية القوة الناعمة في الدولة تتكون من عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وكل عامل من هذه العوامل له مصادره المختلفة، حيث تتمثل مصادر العوامل الثقافية في الفنون والأحداث الرياضية وخطوط الملاحة الجوية

والاستثمار في الإعلام والموسيقى، و تتمثل المصادر الاجتماعية في الإنسانيات من مزايا تعليمية يتيحها النظام التعليمي في الدولة وكذا التمتع بممارسة الحقوق المدنية، كما تنحصر المصادر الاقتصادية –وفق هذا النموذج –في المفاوض التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات من السلع والخدمات، وأخيرا وليس أخرا تصور كل من Brannagan, Pual, & Giulianotti المصادر السياسية في العملة السياسية بوجهيها الدبلوماسي والصراعي.

تمر عوامل القوة بانواعها المختلفة عبر منقح وسائل الجذب Credible attraction " filter " لاختبار مدى مصداقيتها وقدرتها على الجذب، ويتكون هذا المنقح من عناصر عدة، وهي: **مؤسسات الدولة** التي تعبر عنها والإعلام وقطاع الشركات ومؤسسات المجتمع المدني، وهذه العناصر متضامنة أو منفرده قد تخفق في تحويل عوامل القوة الناعمة بمصادرها إلى عوامل جذب في العالم الخارجي بعبارة أخرى تصبح بمثابة عامل مثبط لقوة الدولة الناعمة في المجال الدولي، وقد تفلح هذه العناصر متضافرة أو كل عنصر منها على حدة في جعل من مصادر عوامل قوة الدولة مصادر جذب وتأثير للدولة في المحيط الدولي،

وفي هذا الحال ستكون النتائج المحتملة على النحو التالي:

على الصعيد الثقافي : قد تنجح الدولة في تحقيق شيء من القبول والانتشار الدولي وذلك من خلال انبهار الغير بثقافتها ونمط زعامتها فضلاً عن نجاحها في حصاد أعداد وفيرة من السائحين، **أما على الصعيد الاجتماعي** ستحظى الدولة بسمعة طيبة في قدرتها على توفير حياة أفضل لمواطنيها، **وعلى الصعيد الاقتصادي** قد تصبح الدولة نموذجاً رائداً في مجال عمل الشركات، وسيجلب عليها وابلاً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلاً عن أنه سيضحى اقتصاد الدولة ضمن فئة الاقتصادات متعددة الجوانب الإنتاجية، **أما على الصعيد السياسي** فمن المتوقع أن تتبنى الدولة استراتيجيات الشراكة لتحقيق أمن الدولة القومي في البيئة الدولية ويضمن لها الحفاظ على بقائها.

أدناه شكل مبسط لآلية عمل نموذج Brannagan & Richard لقد وجد الباحث الروسي Kudryavtsev في التوصل إلى نموذج شامل لأبعاد القوة الناعمة أطلق عليه A systemic view of the soft power "، ويقوم هذا النموذج على تصور قوامه أن تحليل عوامل قوة الدولة الناعمة

والتى تبدأ من الوقوف على ماهية مصطلح القوة الناعمة، ويعتقد أن التوصل إلى جوهر مصطلح القوة الناعمة لا تتم إلا من خلال استخدام مجموعة من المعايير للتميز بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وتتمثل هذه المعايير في الآتي:

-ما المسافة الفاصلة بين القوتين الناعمة والصلبة؟، ما المصادر المختلفة لعوامل قوة **الدولة؟، ما آلية** ووظيفة القوة الناعمة، وما دور الفاعلين المختلفين في التأثير على الغير باستخدام الوسائل الناعمة بغية تحقيق أهداف الدولة المنشودة؟، ما الطبيعة الديناميكية للقوة الناعمة، وما تأثيرالتحول في القيم والأفكار على عوامل قوة الدولة الناعمة؟

ويقطع Kudryavtsev بأنه سينصرف الضباب الذي يحجب الرؤية الكاملة لقوة الدولة الناعمة متى يجاب على كافة التساؤلات المذكورة أعلاه بوضوح، إذ إنه يؤكد على أن الحدود بين القوتين ليست واضحة بما يكفي عند المنظرين والممارسين للعمل السياسي.

ألية عمل نموذج Richard &Brannagan

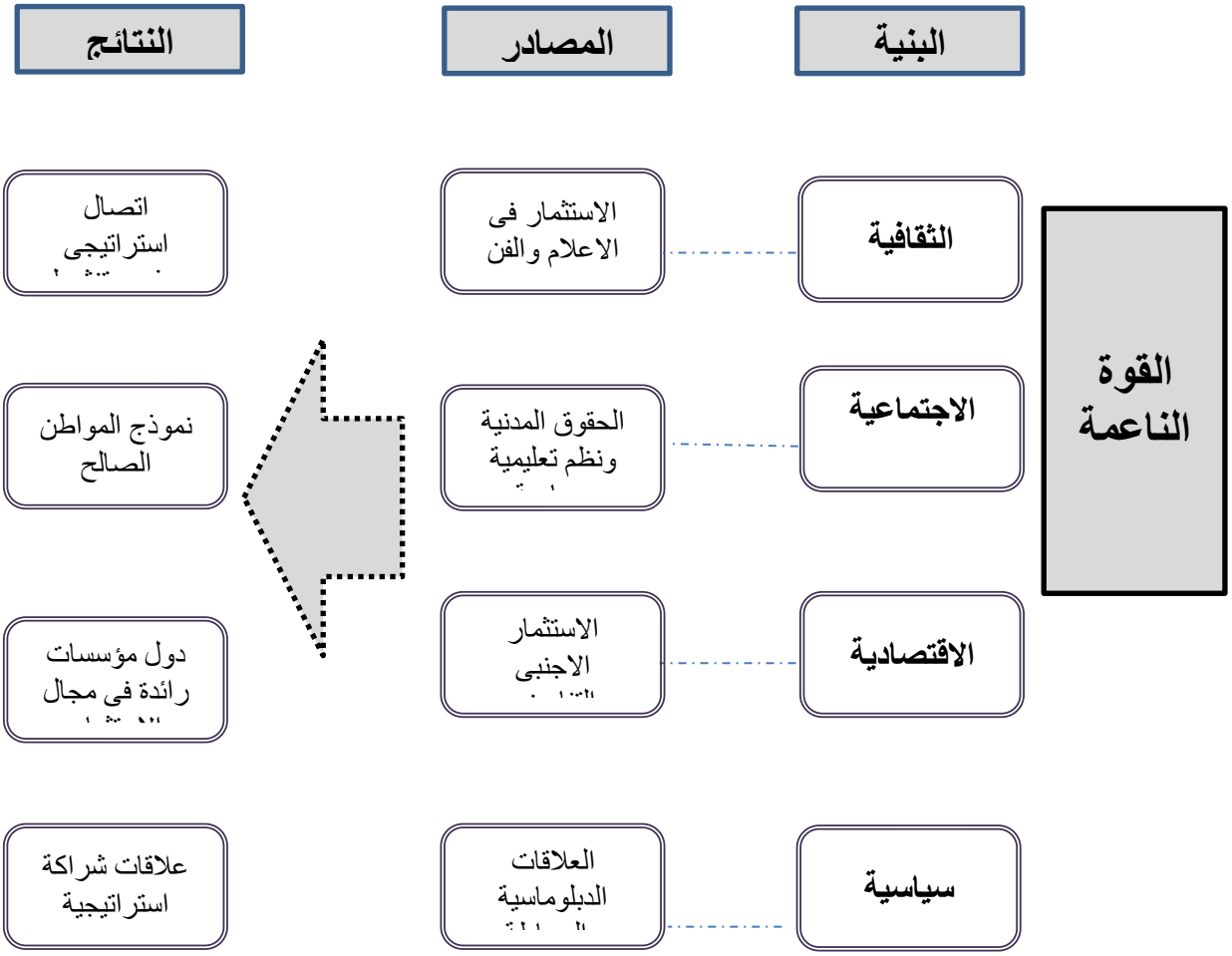

ثالثا :القوة الشاملة ومفهوم القوة الذكية SMART POWER

أكد المنظرين وفي مقدمتهم Wergin بعدم إمكانية إحلال القوة الناعمة بالقوة الخشنة، إذ أن القوة الناعمة في اعتقاده ليست سوى وسيلة من وسائل السياسة الخارجية للدولة، ولا يصبح استعمالها مجدياً وفعالاً إلا إذا امتلكت الدولة عوامل قوة صلبة إلى جانبها. والحق أن حقائق الواقع الدولي المعاصر تفرض على الدول ألا تنحاز للوسائل الصلبة أو الناعمة، وإنما عليها أن تجمع بينهما على النحو الذي يقتضيه الموقف وبما يحقق مصالحها. وتعرف القدرة المهارية على الجمع بين القوتين الناعمة والصلبة بهدف التوصل إلى صيغة الاستراتيجيات المتكاملة بالقوة الذكية.

ولا تعرف المصنفات التنظيرية في مجال العلاقات الدولية مفهوماً موحداً متفقاً عليه للقوة الذكية بين المنظرين، وعلى الرغم من ذلك شهدت الفترات الأخيرة محاولات مضنية بغية التوصل إلى مفهوم شامل للقوة الذكية، فعلى سبيل المثال يتمثل جوزيف ناي القوة الذكية في مجموعة الاستراتيجيات الذكية التي تتضمن كافة وسائل القوتين الناعمة والصلبة , ونظرا لان القوة الذكية تعتمد في تركيبها على القوتين الناعمة والصلبة، إذن ما هي العلاقة بين هذين الوجهين الناعم والصلب حاول باحثون كثيرون للإجابة عن هذا التساؤل، على سبيل المثال راح بعضهم وفى مقدمتهم Niall Ferguson والذى أكد على أن القوة الناعمة ليست أكثر من مجرد غطاء مقبول لقوة الدولة الخشنة؛ ومن ثم تستمد قوتها من عوامل قوة الدولة الصلبة، وبالتالي فهو يعتبر أية محاولة للفصل بين وجهي القوة الناعم والخشن لا تعدو كونها نظرة سطحية ومحاولة واهية لا تمت للواقع بصلة وفي ذات السياق يرى أن القوة الناعمة ما هي إلا إحدى مشتقات القوة الخشنة، كما تمثل في أبسط صورها امتداداً لها. وبناءً عليه فالقوة الناعمة ليست بديلة عن القوة الصلبة، وإنما القوتان تعززان من بعضهما البعض ويستعصي على الباحثين الفصل المطلق بين مفرداتهما ويؤمن المفكر Ernest Wilson –على خلاف تصور ناي–بأن القوة الذكية تقع ضمن نطاق الأدوات لا الاستراتيجيات، ويتصورها في قدرة فاعل دولي ما على المزج بين عوامل القوة ببعديها الناعم والخشن على النحو الذي يؤهله لإعمال اهدافه بكفاءة وفاعلية. ويشترط Ernest Wilson لفاعلية القوة الذكية الإحاطة التامة لدى الفاعل الدولي بكافة نقاط القوة والضعف لمفردات قدرات الفاعلين الأخرين الناعمة والصلبة، ويقر بأنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى مثل هذه الصيغة؛ إذ لا يتوفر لكل الفاعلين الدوليين الإلمام بكافة قدرات

الفاعلين الأخرين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يوجد إطار مؤسسي معني بالتوصل إلى نسبة المزج المثلى بين القوتين الناعمة والخشنة على النحو الذي يكفل للدولة تحقيق أهدافها في المحيط الدولي.

ويرى Ernest Wilson أن ظاهرة التحالفات في عالم السياسة المرئي أو في عالم القوة الخشنه واضحة رأي العين، كما أن هذه الظاهرة يحيطها بعض الغموض في ظل التحالفات الناعمة، في حين في ظل عالم القوة الذكية قد يكون العالم في حاجة إلى تحالفات متعددة الأغراض تسع كافة مصادر و مجالات القوتين الصلبة و الناعمة. وعموما يرى ويلسن أن تقدير القوة الذكية أمر يتعذر على الباحثين و الساسة على حد سواء بلوغه، ولكنها خطوة جادة صوب الاتجاه الصحيح في تقدير ما أطلق عليه ميزان القوة الصلب/الناعم hard – soft power balance افترض Gelb في نموذجه الطبيعة الهرمية للنسق الدولي في القرن الحادي والعشرين، حيث تتربع الولايات المتحدة على قمة هرم النسق الدولي و تسيطر على الساحة الدولية ولا تهيمن عليها هيمنة مطلقة، ويأتي أسفل منها في المستوى الثاني قوى دولية كبرى من على شاكلة روسيا والصين والهند واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، ويرى Gelb أن الولايات المتحدة بحاجة إلى استراتيجية جديدة ليس فقط لتستمر في قيادة العالم، وإنما لتتمكن من حل المشكلات الدولية التشاركية كذلك، وتقوم هذه الاستراتيجية عنده على التضافر بين عوامل قوة الدولة الصلبة والناعمة. ونقد جيلب مفهوم نايي و ولسن للقوة الذكية، وذهب إلى أن القوة الذكية ليست مجرد المزج بين فكرتين أو مكونين وفقط، وإنما تقوم على التضافر الديناميكي mechanical combining بينهما كذلك؛ ومن ثم فإن القوة الذكية للدولة ليست مجرد استراتيجية وفقط، ولكنها عبارة عن مجموعة منتخبة ومتألفة من القدرات العسكرية والأساليب الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية ووسائل الترغيب الاقتصادي .ويؤمن تيار من الباحثين وفي مقدمتهم Commack بأن القوة الذكية ليست أكثر من مجرد نسخة مطورة من نسخ القوة الناعمة، وهي أحد مساهمات التيار الواقعي/الليبرالي في مجال تحليل السياسات الخارجية، والذي يؤمن أنصاره بأن قوة الدولة تتضمن التحالفات المعاهداتية والهياكل المؤسساتية المنضبطة فضلا عن القوات العسكرية والدبلوماسية الاقتصادية

وحيث ترى الدراسة ان النموذج الشامل لدراسة القوة الذكية يعرف من خلال هذا النموذج القوة الذكية على أنها استراتيجية خماسية الأبعاد تتضمن أدوات القوة بشقيها الناعم والصلب وكذا كافة الأهداف التي تبغي الدولة تحقيقها في المجال الدولي. وقد حصر هذه في الأبعاد التالية:

- القوة الخشنة: تتضمن كافة العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية والاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، والغرض النهائي من هذا الضرب من القوة هو إيقاع الهزيمة بالعدو ودحره والنيل من قوته.
- القوة الناعمة: وتنطوي على كافة مصادر التأثير غير المرئية، والهدف منها إضعاف الخصم، ومنها الخطاب السياسي والإعلام والقيم.
- الأهداف الذكية: ويتعين أن يكون الهدف الذكي واقعياً بمعنى أن تتناسب أهداف الدولة في المجال الخارجي مع قدراتها بشقيها الصلب والناعم. الموارد الذكية: بمعنى أن استخدام موارد الدولة لابد أن يكون مربحاً. شكل أو هيئة القوة الذكية smart face وهو تصوير قوة الدولة في العالم الخارجي على إنها إكراهية وجذابة في الوقت ذاته.

ويخلط Kudryavtsev بين القوة الذكية والقوة الناعمة، حيث انطلق من مدخل شامل لدراسة القوة الناعمة وفند بنودها في ستة أنواع وهي: القوة الصلبة العسكرية وتمثلها في شن الحروب، والقوة العسكرية الناعمة وتصورها في مجالات التعاون العسكري، والقوة الاقتصادية الصلبة وتمثلها في العقوبات الاقتصادية، والقوة الاقتصادية الناعمة وتمثلها في تصدير نموذجها الاقتصادي للخارج والعمل على استخدام كافة وسائل الجذب لإبهار الغير بهذا النموذج، والقوة الأيديولوجية الصلبة وتصورها في الأساليب والوسائل الدعائية، وأخر هذه القوى القوة الأيديولوجية الناعمة وتمثلها في جذب الغير لقيم جديدة أو مشاركتهم قيمة قائمة. وهذا ما عبر عنه في المصفوفة التالية:

نوع القوة	القوة الصلبة	القوة الناعمة
القوة العسكرية	**شن الحروب**	**التعاون العسكري**
القوة الاقتصادية	العقوبات الاقتصادية	إبهار الغير بنموذج الدولة الاقتصادي
القوة الأيديولوجية	الأساليب والوسائل الدعائية والاستعطافية	جذب الغير إلى قيم جديدة، العمل على مشاركته قيم قائمة

يلاحظ أن القوة الذكية أو الشاملة ليست مجرد وعاء تنصهر داخله عناصر القوة بوجهيها الخشن والناعم، ولكنها تتطلب أيضاً العمل معاً كجسد واحد يمارس وظائفه بكفاءة وفاعلية حتى يتسنى للدولة تحقيق ما تصبو إليه في المجال الدولي، وتشترط كذلك أن تكون لدى الدولة القدرة على تحين الأوقات المناسبة لاستخدامها وكذا المفاضلة بين كافة صورها.

رابعا : القوة الحادة SHARP POWER

لقد ظهرمصطلح القوة الحادة لأول مرة على سطح الأوساط الأكاديمية على يد المفكرين (Christopher Walker and Jessica Ludwig) وقد عرف Walker و Ludwing القوة الحادة على أنها القدرة على التأثير في الآخرين أو الخصم على الوجه الذي تحدده الدولة توافقا مع مصالحها القومية، وذلك من خلال توظيف حزمة من الأدوات السياسية والاقتصادية والإعلامية بغية مناورة واختراق أو إرباك الخصم وإرهاقه بأحداث غير مجدية لا طائل منها، وكذا العمل على إضعافها من خلال الترويع اولسعي بالدسائس والوقيعة بين القوى الوطنية المؤثرة في الدولة الخصم والضغط عليها من أجل تحقيق مصالحها.

وسميت القوة الحادة بهذا الاسم نظرًا لقدرتها الثاقبة على اختراق Penetrate الأنظمة

الأمنية للخصم والتغلغل داخله Pierce والتسلل داخل أبنيته السياسية والاقتصادية والإعلامية، بهدف تشرذم طوائف المجتمع وتمزيق نسيجه الاجتماعي، وبث قيم دخيلة ونشر أخبار كاذبة وإرساء مبدأ الانشقاقات والانقسامات والتصدعات بين القوى السياسية المشكلة للبنية السياسية للدولة المستهدفة.

وهذه الشيم جعلت من القوة الحادة ضرباً مختلفاً عن ضروب القوة الناعمة التي ترتكز في جوهرها على الاقناع والجذب

يرى ناي أن ثمة خيطاً رفيعاً يفصل بين القوتين الناعمة والحادة، وتصور هذا الخيط في الهدف ومدى القدرة على التوظيف لمصادر القوة الناعمة، ففي مجال الإعلام على سبيل المثال إذا قامت كل من وكالة الأنباء الصينية الرسمية "شينخوا" وقناة روسيا اليوم ببث أخبار علنية في الدول المستهدفة فهذا يقع ضمن نطاق القوة الناعمة، أما إذا استخدمت الصين على سبيل المثال إذاعتها المعروفة بإذاعة الصين الدولية للعمل بطريقة سرية لاختراق ونشر أخبار كاذبة في الدول المستهدفة فهذا يقع في صميم عمل القوة الحادة ويسلم جوزيف ناي بأن الدول السلطوية حال روسيا والصين تجد في الفترات الأخيرة في استخدام هذا النوع من القوة، على سبيل المثال حاولت الصين توظيف بث الأخبار والمعلومات الكاذبة،وكذا إحداث الوقيعة بين القوى المجتمعية في المجتمعين الاسترالي والنيوزيلندي بغية تحقيق مصالحها.. وفي سياق متصل يؤكد Cardenal أن الصين قامت بتدريب صحافيين من دول أمريكا اللاتينية لدعم سياسات الحكومة الصينية واستراتيجياتها وأيديولوجياتها ومصالحها القومية في دول أمريكا اللاتينية وكذا اقناع وإبهار الصفوة في دول أمريكا اللاتينية بالنموذج الصيني كمدخل تمهيدي a pro-government approach للتغلغل الصيني في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد انتهى ناي إلى أربعة أنماط لقوة الدولة، وتمثلها على النحو التالي:

أنماط القوة المختلفة	تحويلات القوة	الأنشطة والسلوكيات	السياسات الحكومية
القوة العسكرية	التهديدات، الاستعمال الفعلي للقوة	الإكراه والإجبار والإثناء	الدبلوماسية الإكراهية ، الحرب، التحالف
القوة الاقتصادية .	العقوبات المدفوعات	الحوافز الاقتصادية والحواجز الجمركية	المساعدات الخارجية، العقوبات
القوة الناعمة	القيم، الثقافة	الجذب، الأجندات الحكومية	الدبلوماسية العامة، والدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف
القوة الحادة .	الأساليب التكنولوجية، البنية التحتية الاقتصادية/الاجتماعية	الرقابة والتتبع، الدعاية، أدوات التحكم والتأثير	التأثيرات الخارجية المباشرة

وسار Lenova على نهج ناي واتبع خطاه حيث اعتبر أن أوجه التمايز بين القوتين الناعمة والحادة تكمن في الهدف؛ إذ يتمثل الهدف من الأولى في تحسين صورة الدولة في المجتمعات المنشودة، في حين تستهدف **الأخيرة اختراق العملية السياسية داخل الدولة المقصودة وتهديد أمنها** وزعزعة استقرارها وجاء Cooper بطرح مغاير للمنظور الذي أورده Lenova في مقالته المعنونة بمفهوم القوة الحادة في العلاقات الدولية: دراسة نقدية The New Concept of “Sharp Power” in International Politics: A Critique ، إذ حاول تعريف القوة الحادة من خلال عنصر الاختلاف بينها وبين كل من القوتين الناعمة والخشنة، فهو يرى أنه يرتكز جوهر القوة الناعمة على عنصر الجذب والذي يأتي نتيجة جملة من الموارد منها: ثقافة الدولة ومظاهر حضارتها وسلوكها السياسي، وتأتي هذه الموارد انعكاساً إلى مجتمعات مدنية حيوية ومستقلة، في المقابل تقبع طبيعة القوة الصلبة في عنصر الإكراه الذي ما كان أن يتأتى للدولة لولا امتلاكاها قدرات عسكرية واقتصادية تؤهلها

لممارسة هذا الطابع الإكراه ، في حين ترتكز القوة الحادة على توظيف الدول السلطوية الحيل والخديعة وقمع المعارضة والتضييق على الحريات في الداخل ليس فقط في الداخل، ولكن محاولة نشر هذه الممارسات في الخارج أيضاً، واعتبر أن الصين وروسيا دولتان رائدتان في هذا المجال. ويميز Shao بين القوة الصلبة والقوة الحادة، فهو يرى على الرغم من ارتكاز القوتين الصلبة والحادة على مقوم الإكراه ، بيد إن هذا المقوم يختلف في شكله ومضمونه في ضربي القوة المذكورين، فالإكراه ينجم في إطار القوة الصلبة من جراء استخدام الدولة لقوتها العسكرية والعقوبات الاقتصادية وهي قوى مادية منظورة، في حين يتمحور عنصر الإكراه في إطار القوة الحادة حول كيفية التغلغل والاختراق وإضعاف الجبهة الداخلية للدولة الخصم ويتسم عنصر الإكراه هنا بالطابع السري، ومن ثم تصنف القوة الحادة ضمن فئة القوى غير الملموسة

ويسلم Hur بأن القول الفصل والمعيار الحاكم في مسألة التمييز بين القوتين الناعمة والصلبة من ناحية والقوة الحادة من ناحية أخرى هو مصدر التأثير، حيث ينطلق مصدر تأثير القوتين الصلبة والناعمة من الخارج سواء أكان عن طريق الإكراه في حال القوة الخشنة أو الجذب في حال القوة الناعمة أما في حال القوة الحادة ينطلق مصدر التأثير من الداخل لاستهداف الداخل وذلك من خلال التسلل والتغلغل داخل أقاليم الدولة المستهدفة وممارسة أعمال سرية من شأنها أن تهدد أمنها القومي. ويعتقد المعنيين بالقوة الحادة–وفي مقدمتهم Vuuren و Brazzoli و Damjanoniv – أن حرب المعلومات تعد المرتكز الذي ترتكز عليه القوة الحادة، حيث تقوم حرب المعلومات على اتخاذ جملة من التدابير المعلوماتية التي الغرض منها إرباك منظومة المعلومات الأساسية في الدولة الخصم أو أي نظام فرعي لإحدى مؤسساتها على النحو الذي يهدد أمنها المعلوماتي أو يفتك بقنوات اتصالها الشبكي لإضعاف جبهتها الداخلية ولنثر بذور الفرقة الداخلية والنيل من تماسك تلك الدولة وهذا ما تصبو إليه الأهداف المبتغاة من القوة الحادة ويتجسد الدور المحوري الذي بمقدور المعلومات أن تلعبه في مجال القوة الحادة في نشر الأكاذيب والفتن بغرض تضليل جمهور الدولة المستهدفة، وكذا التأثير في القرارات من خلال مدى إتاحية المعلومات، وتسهيل الهجوم على الشبكات المحوسبة، وقدرتها على خوض غمار حروب إلكترونية وتدمير البنية التحتية الإلكترونية، وتشكيل نوع وحجم ووظيفة الحرب الإلكترونية، فضلاً عن التأثير في العمليات النفسية وعلى أية حال تأتي القوة الحادة أكلها متى

استخدمت أدوات اختراقية سواء أكانت تحمل صبغة سياسية أم اقتصادية أم إعلامية أم اجتماعية أم استخباراتية وتبتعد كل البعد عن استخدام القوة النارية أو القوة العسكرية وذلك في إشاعة أخبار كاذبة ومزيفة وتضليل متخذي القرار وكذا الجمهور في الدول المستهدفة والكيانات الاجتماعية والمؤسسات السياسية داخلها، وتتأثر هذه الأخيرة بما يسمى بالشبكات السياسية، وتشير هذه الشبكات إلى كافة الروابط العلنية والسرية التي تربط بين المؤسستين السياسيتين الرسمية التشريعية و التنفيذية وبين المؤسسات السياسية غير الرسمية، ولا ريب أن هذه الشبكات السياسية تتأثر بما يستهدفها من صور القوة الحادة المختلفة

مستخلص

توجد علاقة متشابكة بين نظريات القوة وبين نظريات الهيمنة ان كان منها من يتناقض مع الاخر الا انه خرج من منطلقاتها ، او ان نتاج النظرية منهم يؤدى الى مفترضات نظرية اخرى وعموما فان نظريات الهيمنه يفترض ان تبتعد عن نظريات توازن القوة ، الا ان خبرات المحيط الدولى اكدت انها نتاج لتفاعالات القوة فى فترات متلاحقة ، وان توازن القوة يكون موجودا فى المحيط الدولى حتى فى حالة الهيمنة

فان الهيراريكية التى تجعل من الدولة المهيمنة فى قمة الهرم فى المحيط الدولى لا تنعزل عن نظام لتوازن القوة فى المستويات الادنى فى هذا المثلث وان هذا التوازن هو سبب استقرار النظام الهيمنى

وكل هذه النظريات والتفاعلات تعتمد على اداة واحدة وهى القوة فى المحيط الدولى

وتربط الدراسة العلاقات المذكورة فى الجدول والشكل الايضاحى التالى :

النظرية	المضمون والارتباط بالنظريات الاخرى وأساليب القوه
نظرية ميزان القوة	يعرف جيرفيز Jervis ميزان القوة أنه نظرية في السياسة الدولية وأن عدم وجود دولة مسيطرة على محيط النسق الدولي يعني القليل من الحروب الشاملة وأن المنهزمين فى الحروب نادراً ما يتم تقسيمهم بل يعاد دمجهم في النسق الدولي وغيرها من الأمور التي تحقق الاستقرار في السياسة الدولية وبهذا لا يتحول النسق أبداً من الفوضوية إلى الهيراركية. حيث يشير ميزان القوة إلى التوازن بين الدول ويرى الواقعيون التاريخيون أنها نتيجة الديبلوماسية في حين يرى الواقعيون البنيويون أن النسق الدولي يتجه آلياً إلى التوازن ويتناول هاس Hass معاني ميزان القوة لتشمل: الاستقرار والسلام حيناً والاستقرار والحرب أحياناً أخرى **الارتباط بالنظريات الاخرى** : تنقض نظرية الهيمنة ، تنقض نظرية الاستقرار الهيمنى ونظرية تحول القوة **اساليب القوة المستخدمة :** تستخدم القوة الناعمة
نظرية تحول القوة	تتمثل رؤية جيلبين في السياسة الدولية في تحول القوة وصعود وانهيار الأنساق العالمية. فلا تظل الدول القوية الى الابد. فالبيئة التي يعملون في إطارها في حركة دائمة. وفي وقت ما يخلق انتقال القوة حالة حرب مما يؤدي إلى إعادة تنظيم السياسة العالمية فالدول القوية التي أنشأت النظام تخسر قوتها لصالح دولة أو مجموعة من الدول التي تهدف إلى تحدي النظام القديم. لا تستطيع القوى الرافضة أن تمثل تحديا للدولة المهيمنة في ظل غياب توازن القوة مع الدولة المهيمنة وبالتالي لا تشكل تحديًا لاستقرار النظام الدولي ولكن حينما يحدث تحول في ميزان القوة بحيث تمتلك القوة العظمى غير الرافضة مقدرات جديدة تمكنها من تحدي الدولة المهيمنة **الارتباط بالنظريات الاخرى :** تنقض نظرية ميزان القوة ، تتفق مع نظرية الاستقرار الهيمنى **اساليب القوة المستخدمة :** تستخدم القوة الناعمة والقوة الذكية والقوة الحادة والقوة الصلبة

نظرية الاستقرار الهيمنى	مضمون النظرية أن الدول القوية "المهيمنة" تسيطر على النسق الدولي وتبقيه مستقرا لحين ظهور قوة تمتلك الإمكانات المادية وتكون غير راضية فتتحدى الدولة المهيمنة من أجل قيادة النسق الدولي. عند القوة المهيمنة وعلى قدرتها على تقديم الخير العام وتوفير الاستقرار، وكلما كانت القوة فى يد الدولة المهيمنة كلما كان النسق الدولي سلمياً. وفي ذات السياق تعتبر الدول الفرعية في حالة ركوب مجاني Free ride لأنها لا تساهم بنفس قدر قوة مساهمة المهيمن. وبذلك يمكن أن تُحكم بأمان بعيداً عن أطماع أية قوة متحدية أو صاعدة للمهيمن أو تحاول قلب وتغيير الوضع الراهن. **الارتباط بالنظريات الاخرى** : تنقض نظرية توازن القوة ، ونظرية تحول القوة **اساليب القوة المستخدمة :** تستخدم القوة الناعمة والقوة الذكية والقوة الحادة والقوة الصلبة
النظام متعدد الاقطاب	النسق الدولي المتعدد هو الأكثر استقرارا بمعنى أنه كلما زاد عدد القوى القطبية كلما قلت الحروب، ولدى هذا الفريق عدد من الأسباب الاول: أن الردع أسهل في النسق المتعدد – لأن هناك العديد من الدول التي قد تتحالف لمواجهة المعتدي بقوة هائلة. الثانى: أن التوتر بين الأقطاب يكون أقل مما هو الحال عليه في الثنائية القطبية. لأن هناك قدر أقل من التوتر بين الدول ففي الثنائية القطبية تركز كل قوة انتباهها تجاه دولة واحدة أما النسق المتعدد فالتركيز يتوزع على أكثر من قوة أضف إلى ذلك أن كثافة التفاعلات بين دول متعددة يخلق الكثير من التقاطعات التي تحد من الصراع. **الارتباط بالنظريات الاخرى** : ينقض نظرية توازن القوة ، ينقض نظرية الاستقرار الهيمنى **اساليب القوة المستخدمة :** تستخدم القوة الناعمة والقوة الذكية والقوة الحادة والقوة الصلبة
التقاربات النظرية بين نظرية توازن القوة ونظرية الاستقرار الهيمني	يرى نيكولاس سبيكمان توازن القوة في صورة حالة الهيمنة حيث إن كل الدول تهدف تحقيق الهيمنة وبالتالي فإن الصراع مستمر مع الآخرين وإذا توقف هذا الصراع ولو لفترة ليست بالطويلة فسيحدث "توازن" لن يؤدي أبداً إلى استقرار ولذلك فهو يرى الاستقرار في الهيمنة لأن لا أحد يرغب في التوازن ولكن الكل يرغب في الوصول إلى الهيمنة. أي أن ميزان القوة سيؤدي إلى تحقيق الهيمنة. فالقطبية الأحادية عند كينيث والتز لا تستمر طويلًا وغالبا ما تتحول سريعًا إلى نظام دولي ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب نظرا لالتجاء الدول الكبرى بشكل تلقائي إلى تحقيق توازن ضد الدولة المهيمنة بغض النظر عن سياسات هذه الدولة. حيث ان أي تغير محدود في توازن القوى لن يؤثر بشكلا حاسما في استقرار البنيان كما أن القوتين العظميين عادة ما تطوران آليات واضحة ومتفق عليها للتعامل مع الأزمات. لكنه ليس توازن القوى المقر فى النظرية كتوازن عام بين حموع الدول فى المحيط الدولى لكنه توازن فى حالة وجود الدولة المهيمنة اى توازن فى ظل نظرية الهيمنة وهذا التوازن ينشاء مقابل القطب المهيمن وقد يتحول الى نظام متعدد الأقطاب وبهذا ترتبط هذه الفكرة من نظرية توازن القوة ونظرية تحول القوة ونظرية الاستقرار الهيمنى

نظرية الاستقرار بالهيمنة	نظرية قدمها روبرت جيلبين وروبرت كوهين باسم نظرية الاستقرار بالهيمنة (Stability Theory). ووفق هذه النظرية فإن النسق الدولي يميل إلى الاستقرار حينما تسوده قوة كبرى مهيمنة، وحينما تسقط القوة المهيمنة أو لا توجد من الأصل فإن النسق الدولي يميل إلى الاضطراب والتغيير غير المنضبط. يرى البعض أن توزيع الإمكانات المادية في نهاية القرن العشرين كان غير مسبوق وتركزت القوة في يد أمريكا الأمر الذي دفع باحثي الواقعية إلى التأكيد على استمرار النسق الأحادي وعدم عودة ميزان القوة على غرار النسق المتعدد لأن هذا النسق الأحادي الجديد هو نسق حديث ويسير في نفس الوقت وفق القواعد التقليدية في النسق الدولي. وعلى عكس ما مضى فإن توزيع القوة الأحادي يشجع على التعاون ويقلل من التنافس على الهيمنة والتنافس الأمني وهذا كله لا يعني – من وجهة نظر واقعية – تغير مؤسسي أو فكري في السياسة الدولية. **الارتباط بالنظريات الاخرى** : تنقض نظرية توازن القوة وتحول القوة ، تتوافق مع نظرية الهيمنة **اساليب القوة المستخدمة :** تستخدم القوة الناعمة والقوة الذكية والقوة الحادة والقوة الصلبة

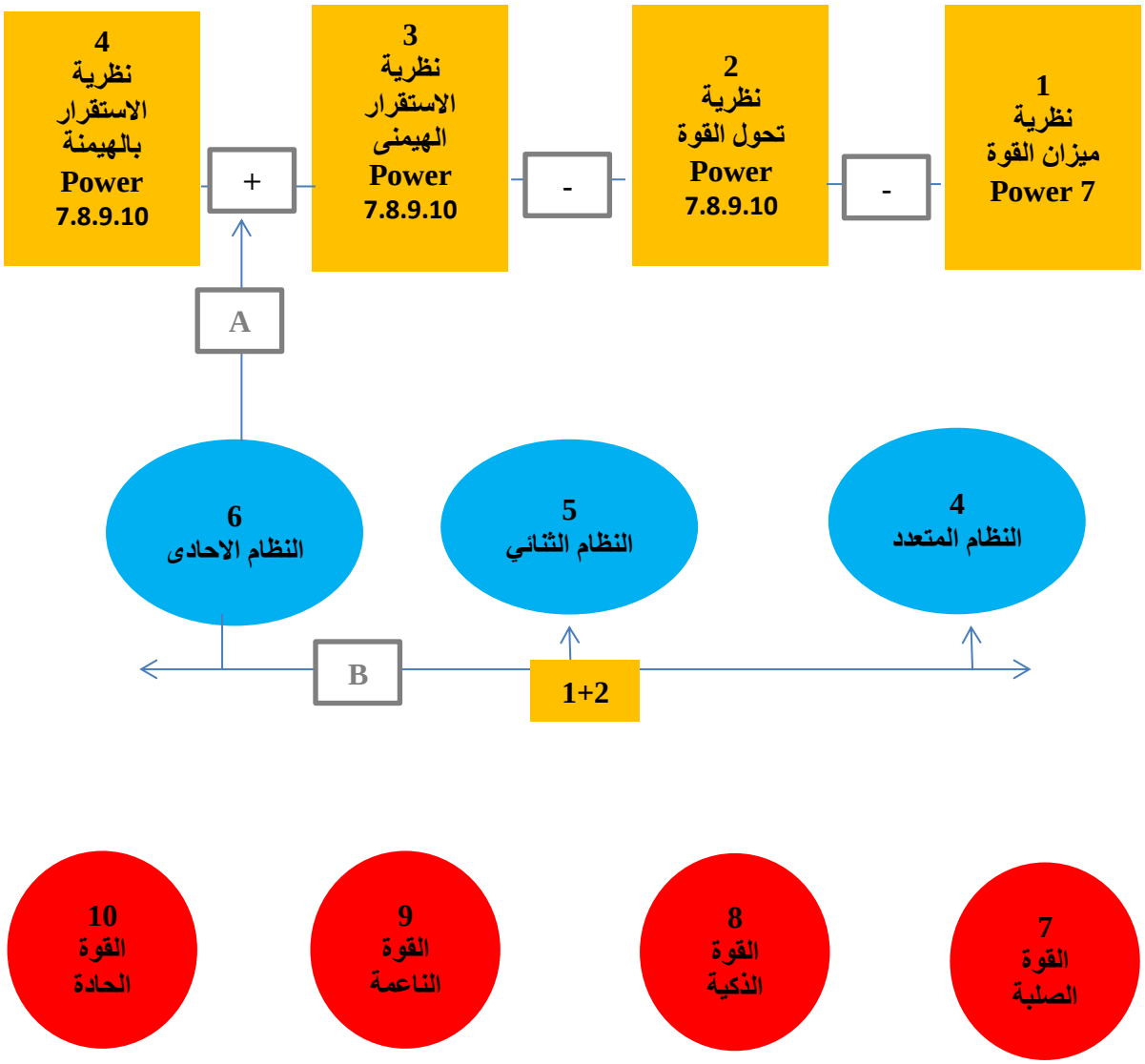

A: نظام ثبات الوضع فى حالة الهيمنة والهيراريكيه فى المحيط الدولي

B:تحول مراكز الدول فى النظام الدولى وبالتالي تغير النسق الدولى وفق نظرية تحول القوة

- علامة تناقض مثل التناقض بين نظرية توازن القوة ونظرية تحول القوة

+علامة توافق مثل التوافق بين نظرية الهيمنة ونظرية الاستقرار بالهيمنة

⟷ السهم ثنائى الاتجاهات يمثل نظرية تحول القوة المتبادلة بين الانظمة المتعددة في النظام الدولي

خاتمة

ان مفهوم الهيمنة فى العلاقات الدولية قد مر بعدة تطورات مفاهيمية فى المدارس المختلفة والتى حددت ضرورة وجود قوة مهيمنة على النسق الدولى تفاديا للاتجاه الفكرى الاول والذى وصف محيط العلاقات الدولية انه محيط صراعى تمثله الانانية والسعى لامتلاك القدرات والموارد والذى يمتد من افكار هوبز وميكافيلى

وقد تداول هذا المفهوم تاريخيا ليتناول النسق الدولى فى النظام متعدد الاقطاب والنظام الثنائى القوة والنظام الأحادى معددا الاتجاهات الفكرية المؤيدة والناقدة الا ان كل هذه المدارس الفكرية لم تخرج الهيمنة عن مفهوم القوة وعن ادوات القوة حيث يصب فكر الباحثين فى نظرية الهيمنة الى عملية التفوق فى القوة على الاخرين فى المحيط الدولى وصناعة قوة مهيمنة ثم ان التفاعلات القائمة فى المحيط الدولى فى ظل وجود قوة مهيمنة لم تخرج بعيدا عن افتراضات نظرية توازن القوة فى عملية استقرار النسق الدولى واعادة التوازن الدائمة فى محيط تفاعلاته ولم يترك علم السياسة القوة المهيمنة فى العلاقات الدولية من تحديد وتصور ادواتها وهى انواع القوة التى تستخدمها لتحقيق وضمان هذه القوة من اولها القوة الصلبة ثم القوة الناعمة والقوة الذكية والقوة الحادة وعادة ما تستخدم القوة المهيمنة او القوة العظمى او حتى القوة الصغرى هذه الادوات مجتمعة فالقوة الصلبة هى القوة العسكرية والموارد الاقتصادية ثم القوة الناعمة وهى الاقناع والتاثير ثم لم تخلو المعادلة من الاهداف الذكية والاستخدام الذكي لتلك القوة والا فلا فائدة من القوتين السابقتين دون معادلة القوة الذكية ثم تأتى القوة الحادة كتطور للقوة السابقة وهى تمتد للتدخل فى الدول الاخرى واختراق الاجهزة الامنية وبث الشائعات واثارة الفتن الا ان التاريخ السياسي يؤكد استخدام القوة الحادة منذ استخدام القوة الصلبة وليست لاحقة لها وكأنها متلازمة للقوة الصلبة والناعمة

فان كل التفاعلات الدولية ومظاهر استخدام القوة فى النسق الدولي لم تخلو من استخدام ادوات القوة الحادة حتى فى عهود الحروب البدائية وهى حيل وطرق معهودة فى خدعة الحروب ويرى البعض أن استقرار النسق الدولي وفق أحادية قطبية يعني أن العالم أكثر سلاماً مما كان عليه في الثنائية القطبية أو التعددية. فلن يكون هناك تنافس أمني أو حرب بين قوى عظمى لأن النسق ببساطة لا يشمل إلا

قطباً واحداً. أضف إلى ذلك أن القوى الأخرى ستتجنب القطب الواحد تجنباً للصراع ،ويستشهد أنصار هذا الرأي بنصف العالم الغربي حيث تتمتع الولايات المتحدة بهيمنة صريحة فلا يوجد دولة في تلك المنطقة ترغب في صراع مسلح معها خوفاً من الهزيمة المؤكدة.

كما يؤكد وولفورث Wohlforth أن الأحادية القطبية تقلل من احتمالات الحرب بين القوى العظمى، وتحقق مستوى منخفض من التنافس الدولي، الأمر الذي يقلل بدوره من مخاطر سياسات ميزان القوة بين القوى الكبرى. ولذلك لم تحظ الهيمنة بالكثير من الجدل بسبب طبيعة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وحالة السلم التي سادت آنذاك

فهناك من يرى ان عدم التساوي في القوة قد يضمن السلام والاستقرار في النسق الدولي، لأن التساوي النسبي في توزيع القوة بين الدول كان شيئاً نادراً نسبياً وإن جهود إعادة التوازن كانت تؤدي غالباً إلى الحرب. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عدم التساوي في القوة أدى غالباً إلى الاستقرار لأنه لا يو جد سبب يدعو إلى تحدي أو إعلان الحرب على الدولة المهيمنة. ومثال ذلك – على حد قول جيلبين – إن كلاً من العصر الأمريكي والعصر البريطاني ومن قبلهما العصر الروماني قد وضع نسقاً دولياً يتمتع بسلام واستقرار نسبي وهو رأي يدعمه كابلان فيقول إن الهيمنة هي أفضل فرصة لمنع الحرب، وأن النسق الدولي الذي لا يتولى أحد فيه المسؤولية يقع سريعا في براثن الحروب.

طبقا لتلك النظرية فإن النسق الدولي يميل إلى الاستقرار حينما تسوده قوة كبرى مهيمنة، وحينما تسقط القوة المهيمنة أو لا توجد من الأصل فإن النسق الدولي يميل إلى الاضطراب والتغيير غير المنضبط لقد كانت الحرب هي الأداة الأساسية لميزان القوة في النسق التعددي، الأمر الذي يجعل هذه التعددية خطرا قادماً، لاسيما مع تزايد المتغيرات الدولية الجديدة كالإرهاب العالمي، الأمر الذي دفع البعض إلى التحذير من ضعف الولايات المتحدة وليس من قوتها.

وقد ايد انصار هذا الاتجاه على مفهوم الشرعية الدولية وهو "اتفاق جماعة الدول على مجموعة من المبادئ والقيم والترتيبات التي يتعين أن تحكم سلوك الدول في المجال الدولي وفي علاقاتها المتبادلة، فضلاً عن الأهداف التي تعد مقبولة وكذا الوسائل المسموح بها تحقيقاً لهذه الأهداف في إطار السياسات الخارجية للدول وتشير الشرعية من وجهة نظر البعض الآخر إلى العدالة المحققة في

النسق الدولي، وعلى غرار ما يحدث في السياسة الداخلية فإن الشرعية عامل صعب التحقق والتحقيق "صعب قياسه".

ولذلك فإن هذا المفهوم غير مقبول من الكثير من باحثي العلاقات الدولية ولكن البعض الآخر يفسر شرعية الهيمنة الأمريكية بأنها كانت مدعومة بمظهرين

الأول: الخطر الشيوعي، سواء كان حقيقياً أم دعائياً، حيث وظفته الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الخاصة تحت شعر حماية العالم من خطر الشيوعية.

الثاني: سعت الهيمنة الأمريكية إلى الجمع بين الليبرالية الاقتصادية وصورة شبيهة بمؤسسة بريتون وودز حيث قدمت الاستثمارات والمساعدات وضمنت تدفق المعاملات التجارية عبر الحدود.

ان النسق الدولي الحالى هو امتداد للهيمنة البريطانية والذى تحول فى صورة منتظمة الى الهيمنة الامريكية نظرا لتناغم القيم الانجلوسكسونية ولكن التوقعات السياسية لدى منظرى العلوم السياسية تشير الى ان ما ينتظره المحيط الدولى حين صعود الصين كقوة مهيمنة سيشهد تحول قوة بأدوات احلالية ستغير من نسق السياسات الدولية والسياسات الداخلية والانظمة الاقتصادية للدول

قائمة المراجع

أولاً، باللغة العربية

الكتب :

١ – بروسراسيت، الليبرالية، في: تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦ .

٢ – تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦ .

٣ – جيرمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤية تنافسية للنظام العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠١٣ .

٤ – روبرت جيلبين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمرو سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩ .

٥ – ممدوح منصور، مفهوم النظام الدولي، في: محمد طه بدوي وآخرون، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥ .

٦ – ممدوح منصور، مفهوم مي ا زن القوة، في: محمد طه بدوي وآخرون، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٥ .

٧ – هيرفيد مونكلر، الامبراطوريات: منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوثالاستراتيجية،٢٠٠٨ .

٨– أحمد وهبان ، الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر:

دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية، العدد ١ ، ٢٠١٦.

٩- عبدالفتاح الرشدان وهوشنك أحمد ، نظرية القوة الحادة في العلاقات الدولية وتوظيفها في السلوك السياسي الخارجي للدولة، مجلة قهلاى زانست العلمية، المجلد ٦ ،العدد ١ ،٢٠٢١.

ثانيًا، باللغة الإنجليزية:

الكتب :

1. Akiko Fukushima, The Changing Balance of Power in the International Order in the Context of Globalization: The Case of Japan, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized
2. World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.
3. Andreas Antoniades, Hegemony and International Relations, Macmillan Publishers, 2017.
4. Akira Iriye, Global Governance in the Age of Transnationalism, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.
5. Barry Buzan, From International to World Society, Cambridge University Press,2004.
6. Bruce Russet, Liberalism, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.

7. Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.
8. Charles A. Kupchan, Unpacking Hegemony: The Social Foundations of Hierarchical Order, in: G. John Ikenberry, Power, Order and Change in World Politics, Cambridge University Press, 2014.
9. Chris Brown and Kirsten Ainley, Understanding International Relations, Palgrave macmillan, Third Edition, 2005.
10. Christopher Layne, The Poster Child of Offensive Realism: America as a Global Hegemon, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.
11. Christopher Layne, Kant or Can't: The Myth of the Democratic Peace, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.
12. Edward Comor, Hegemony, The International Encyclopedia of Political Communication, First Edition, 2016.
13. Eric Hobsbawm, War, Peace and Hegemony at the beginning of the Twenty First Century, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.
14. Ernst Hass, The Balance of Power, Prescription Concept or Propaganda? in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.
15. G. John Ikenberry, Power, Order and Change in World Politics, Cambridge University Press, 2014.

16. Goda Dirzauskaite and Nicola Cristinal Ilinca, Understanding Hegemony in International Relations Theories, Alborg University, May 31, 2017.
17. Hamid Ansari, West Asia: Is There an Alternative to Sole-Super Power Hegemony? in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.
18. Jennifer Sterling-Folker, Neo-Liberalism, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.
19. John Agnew, Hegemony: The New Shape of Global Power, Temple University Press, Philadelphia,2005.
20. John J. Mearsheimer (a), China's Unpeaceful Rise, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.
21. John J. Mearsheimer (b), The Future of American Pacifier, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.
22. John J. Mearsheimer (c), Anarchy and the Struggle for Power, The Tragedy of Great Power Politics, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.
23. John J. Measheimer, Structural Realism, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.
24. Jon Simons, Hegemony: The Encyclopedia of Political Thought, Wiley, 2015.

25. Jonathan Kirshner, The Tragedy of Offensive Realism, Classical Realism and Rise of China, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

26. Joseph S. Nay, Jr., The Future of American Power, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

27. Joshua S. Goldstein, Jon C Pevehoues, The Globalization of International Relations, Pearson New International Edition, Sixth Edition, 2013.

28. Kanti Bajpai and Varun Sahni, Hegemony and Strategic Choice, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

29. Len Scott, International History 1945-1990, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press, 1997.

30. Mark Rupert, Marxism and Critical Theory, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.

31. M.J. Balogun, Hegemony and Sovereign Equality, Springer, NewYork,2011.

32. Prem Shankar Jha, Globalization, Hegemony and the Failure of Empire, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.